

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

الاستطاعة للعبد ومذاهب الناس فيها

المستوى الثامن

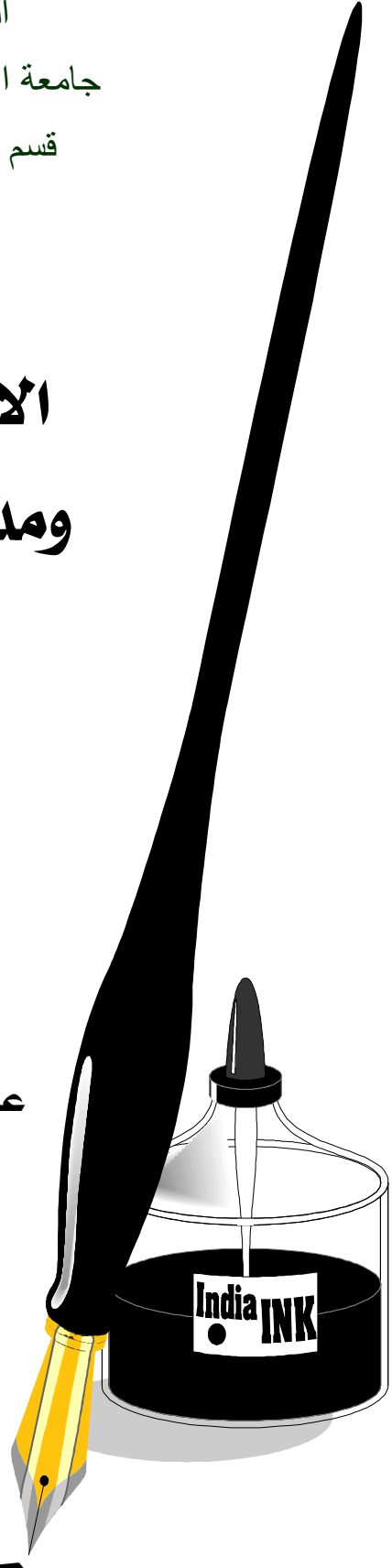
:: تقديم الطالب ::

فهد بن عبدالعزيز السنيدي

إشراف الدكتور

عبد الرحمن بن صالح المحمود

١٤٢١ - ١٤٢٢ هـ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد :

فإن القدر سر الله في خلقه ، وركن من أركان الإيمان به سبحانه
وتعالى وإن هذه العقيدة إذا رسخت في نفس المؤمن وقرت في ضميره ،
صارت البلية عطيه ، والمحنة منحة ، وكل الوقائع جوائز ، فلا يصيب
المؤمن قلق من مرض أو موت حبيب ألا ويعلم أنه من تقدير الباري
سبحانه ... فتطمئن نفسه ويرتاح باله .

وإن من المباحث العظيمة في باب القدر مبحث الاستطاعة والقدرة
المتعلقة بالعبد ، هل لها أثر ووجود .. وهل هي متعلقة به أم لا ؟ إلى
غير ذلك من الأمور .

وقد كلفت كما كلف غيري في قسم العقيدة بكلية أصول الدين أن
أبحث هذه المسألة فاستعنت الله تعالى وجمعت بعض المراجع الهامة لكل
فرقة من الفرق التي ذكرت رأيها ، ورجعت لمكتبة الملك فهد الوطنية
للبحث في الكتب النادرة من كتب الفرق ،

وسرت في بحثي هذا وفق المنهج التالي :

- سلكت منهج الاختصار بقدر المستطاع مع إعطاء كل نقطة حقها من البحث غير المخل ، من خلال عرض أهم الأقوال في كل مسألة .
 - حرصت على عزو الأقوال لأصحابها والرجوع إلى المراجع الأساسية في كل مذهب قدر الإمكان .
 - ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم من غير الصحابة ترجمة قصيرة تفي بالغرض ولا تطيل البحث ، مع ذكر مصدر واحد للترجمة وإن رجعت أحياناً إلى أكثر منه مخافة حشو البحث بالحواشي .
 - عزوت الآيات داخل البحث وخرجت الأحاديث في الحواشي مقتصرأ على عزو ما في الصحيحين أو أحدهما بالإحالة إلى موضعها وما لم يكن فيهما عزوته لمصدره مع تحقيق أختاره .
 - أشرت خلال الهوامش إلى جملة من الكتب المفيدة وإن لم أنقل منها أثناء البحث ولكن لأنني وجدتها ذات علاقة وطيدة بما اكتبه .
- هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصول ثلاثة وخاتمة .
- أما التمهيد فأشرت فيه إلى سبب الخلط في الموضوع ومنشأ الخلاف مع أهمية تحديد الضابط لفهمه .
- أما الفصل الأول فكان عنوانه :**
- الاستطاعة وعلاقتها بالقدر . ويشتمل :**
- المبحث الأول : مراتب القدر وعقيدة أهل السنة فيها .
- المبحث الثاني : تعريف الاستطاعة .

المبحث الثالث : أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة .

أما الفصل الثاني فعنوانه :

أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : قول الجهمية في الاستطاعة

المبحث الثاني : قول المعتزلة في الاستطاعة

المبحث الثالث : قول الأشاعرة في الاستطاعة

المبحث الرابع : قول الماتريدية في الاستطاعة

أما الفصل الثالث فهو بعنوان :

رأي أهل السنة في الاستطاعة وأدلتهم وفيه مبحثان هما :

المبحث الأول : الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها .

المبحث الثاني : علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق .

أما الخاتمة : فشملت أهم النتائج .

هذا وأسأل الله تعالى أن يرزقنا جميعاً الإخلاص في القول والعمل

والقصد إنه جواد كريم

كتبه

فهد بن عبد العزيز السنيدي

المستوى الثامن

التمهيد

مما لاشك فيه أن القدر من أهم المباحث وأعظمها وهو في نفس الوقت من أخطرها ... فأهميته تكون بالتمسك بنصوص الكتاب والسنة في أمره وهذا يزيد العبد إيماناً وطمأنينة ، وخطورته في الخروج عن هذا المنهج وبالتالي الوقوع في شرك الضلال والهوى .

وإن من أعظم أسباب ضلال من ضل في القدر بعدهم عن الكتاب والسنة وإحداثهم ألفاظاً لم تكن فيهما ، وإنما أحد ثوها من عند أنفسهم زعماً منهم أن إحدائها يخرجهم عن الوقوع في المحذور وأيضاً تقديم بعضهم العقل على الشرع ، واحتجاجهم بما قبلته عقولهم دون ماجاءت به نصوص الكتاب والسنة مع غلبة الجهل والهوى .

كما أن من أسباب منشأ الخلاف عند بعضهم أنهم قاسوا أفعال الله على أفعال عباده فما كان حسناً عند العباد استحسوه من الله ، وما كان قبيحاً على العباد كان قبيحاً على الله تعالى . وإن من أعظم المسائل التي وقع فيها الخلط مسألة الاستطاعة وبحثها مبني على بحث الفعل إذا وجد من العبد كيف وجد ... فهذا الأمر له جانبان :

الأول : ما يتعلق بالله تعالى وأنه خالق أفعال العباد ، والثاني : ما يتعلق بالعبيد الفاعلين وهل لهم القدرة أم لا ؟

وهذه القدرة هي التي تسمى الاستطاعة فهل لها وجود ، وهل هي مؤثرة في الفعل وهل هي مستقلة أو غير مستقلة ؟

وهذه المسألة مبنية على بحث الفعل نفسه إذا وجد كيف وجد ، فمن الناس من بحث في أوائل الفعل فتكلم عن هذه الاستطاعة بناء على هذه النظرة ، ومنهم من نظر إلى النتائج وما يحصل بسبب الفعل فحكم على المسألة بالنتائج .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^١ رحمه الله : [وقد تكلم الناس في : " تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهي " كالأمر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش ، هل أمر بذلك لحكمة ومصلة وعلّة اقتضت ذلك ؟ ... وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزّه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ... ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه ؟ ... وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان ، هل يريدّه ويحبّه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث ؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيبته ، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً ؟ أم هو واقع بقدرته ومشيبته]^٢ .

وقد ألف الإمام ابن القيم^٣ رحمه الله كتاباً نفيساً في هذا الموضوع لأهميته وهو مرجع هام في هذا الباب ألا وهو كتاب [شفاء العليل] . أما أهل السنة فبحثوا المسألة المذكورة بحثاً مبنياً على الأدلة الشرعية

^١ - هو الإمام البحر العلم أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الدمشقي ولد سنة (٦٦١) وله تصانيف في أكثر العلوم ، ابتلى في الله تعالى وسجن في القلعة بدمشق ومات بها سنة (٧٢٨) هـ [الجامع لسيرة شيخ الإسلام] .

^٢ - مجموع الفتاوى (٨٢/٨) بتصرف واختصار .

^٣ - هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي عالم فذله تصانيف كثيرة ، ولد سنة (٦٩١ هـ) توفي سنة (٧٥١ هـ) (شذرات الذهب ٦/١٦٨) .

وخالياً من الهوى والتعصب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ،
فنظروا إلى المسألة بثلاثة أمور :

١- القدرة والاستطاعة المؤثرة في الفعل وهي من العبد فهو قادر
متمكن .

٢- الإرادة : فالعبد له إرادة ومشية داخله تحت مشيئة الله تعالى
وإرادته .

٣- مشيئة الله سبحانه وإرادته وأن ما في الكون لا يحصل إلا
بإرادته ومشيئته سبحانه وتعالى وهنا تبين منشأ الخلاف

وسأذكر بإذن الله تعالى أقوال الفرق فيها . وأدلتهم مع بسط القول
لأهل السنة والجماعة . والله المستعان .

الفصل الأول

الاستطاعة وعلاقتها بالقدر

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول: مراتب القدر وعقيدة أهل السنة فيها .

المبحث الثاني : تعريف الاستطاعة .

المبحث الثالث : أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة

المبحث الأول :

مراتب القدر وعقيدة أهل السنة والجماعة فيها :

الإيمان بالقدر يعني الإيمان بأن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها وكتب في الذكر كل شيء ثم أوجد ما سبق به علمه وإرادته^١ ، وجمهور طوائف المسلمين يثبتون القدر ، ويقولون إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ويقولون : ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن^٢ . والإيمان به ركن من أركان الإيمان .

وللقدر مراتب أربعة دلت عليها نصوص الكتاب والسنة ، أذكرها

مع أدلتها وبيان عقيدة أهل السنة في كل مرتبة .

المرتبة الأولى : مرتبة العلم

وهي الإيمان بعلم الله تعالى المحيط بكل شيء قبل حدوثها وأنه

علم ما كان وما لم يكن لو كان كيف يكون ، وهذا ما اتفق عليه الأنبياء

والرسل وسار عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان^٣ .

^١ - فتح الباري (١٥٨/١) .

^٢ - مجموع الفتاوى (٤٢٩ / ٨) .

^٣ - شفاء العليل لابن القيم (١٣٣/١) وما بعدها (فقد بسط الأدلة في هذه المسألة) .

فإن الله تعالى علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم وعلم من في الجنة ومن في النار منهم وعلم أرزاقهم وأجالهم وكل شيء ، والأدلة على هذه المرتبة كثيرة منها :

قوله تعالى :

{ إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي آرزى تموت إن الله عليم

خبير}{لقمان : ٣٤ [

وقال جل وعلا : { وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو } [الأنعام : ٥٩]

وفي الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (مفاتيح الغيب خمس ثم قرأ [إن الله عنده علم الساعة])^١.

ومن الأدلة على هذه المرتبة قوله تعالى : { هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة } [الحشر : ٢٢] . وقوله تعالى : { وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عدداً } [الجن : ٢٨] .

وفي الصحيحين عن عمران بن حصين قال : قال رجل : يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار ؟ قال نعم . قال فلم يعمل العاملون ؟ قال : كل يعمل لما خلق له أو لما يبسر له^٢ .
المرتبة الثانية : مرتبة الكتابة :

^١ رواه البخاري : كتاب التفسير ، باب [إن الله عنده علم الساعة ...] حديث (٤٧٧٨) ورواه في موضع آخر بسند آخر في باب (وعنده مفاتيح الغيب ...) حديث (٤٦٢٧) فتح الباري (٣٦٨/٨) ، (٦٥٢/٨) دار السلام .
^٢ رواه البخاري : كتاب القدر ، باب جف القلم على علم الله ، حديث (٦٥٩٦) (فتح الباري ٥٩٨/١١) رواه مسلم : كتاب القدر : باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابه رزقه ، حديث ٦٦٧٩ (شرح النووي ٤١٤/١٦) بلفظ مقارب .

وهو أن الله جل وعلا كتب مقادير السماوات والأرض ولم يفرط في شيء ، قال الله عز وجل : { وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء } [الأنعام : ٣٨] .

قال الإمام ابن كثير^١ في تفسيره [أي الجميع علمهم عند الله ، ولا ينسى واحداً من جميعها من رزقه وتدبيره ، سواء كان برياً أو بحرياً]^٢ .
وقد تضافرت الأدلة على هذه المرتبة من الكتاب والسنة ومنها :
١- قوله تعالى : { ما فرطنا في الكتاب من شيء } (الأنعام ٣٨) .
٢- قوله تعالى : { وكل شيء أحصيناه في إمام مبين } [يس / ١٢] .

قال ابن القيم رحمه الله : [وهو اللوح المحفوظ وهو أم الكتاب وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيء ، يتضمن كتابه أعمال العباد قبل أن يعملوها ، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها ، وحفظه لها ، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه]^٣ .

٣- قوله تعالى : { وكل شيء فعلوه في الزير ، وكل صغير وكبير مستطر } [القمر / ٥٣] .

والأدلة على هذه المرتبة من الكتاب كثيرة .. وهي تبين أن الله تعالى قد كتب مقادير الخلائق وما هم عاملون قبل أن يوجدتهم .

أما الأدلة من السنة فمنها :

^١ - هو الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، محدث مؤرخ مفسر فقيه من تلاميذ البحر ابن تيمية ، له تصانيف عديدة من أشهرها التفسير المعروف توفي سنة (٧٧٤هـ) معجم المؤلفين [٢ / ٢٨٣] .

^٢ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٧٨ / ٢) .

^٣ - شفاء العليل (١٦٣ / ١) .

١- عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال : وعرشه على الماء] ^١ .

٢- عن جابر بن عبد الله قال : جاء سراقه بن مالك بن جعشم قال يا رسول الله : بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن ، فيما العمل اليوم ؟ أفما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما نستقبل ؟ قال : لا ، بل فيما جفت فيه الأقلام وجرت به المقادير " ^٢ .

المرتبة الثالثة : الإرادة والمشية :

قال ابن القيم : [وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله والفطرة التي فطر الله عليها خلقه ، وأدلة المعقول والعيان ، وليس في الوجود موجب ومقتضى على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن] ^٣ .

والنصوص الدالة على هذه المرتبة كثيرة منها :

١- قوله تعالى : { وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين } [

التكوير / ٢٩] .

٢- قوله تعالى : { كذلك يفعل الله ما يشاء } [آل عمران / ٤٠] .

^١ - رواه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ، ح ٦٦٩٠ (مسلم شرح النووي ٤١٩/١٦) .
^٢ - رواه مسلم في صحيحه ، كتاب القدر ، باب كيفية الخلق الأدمي في بطن أمه ، وكتابه رزقه وأجله وعمله وشفاؤه من سعاده ، ح (٦٦٧٧) (شرح النووي ٤١٣/١٦) .
^٣ - شفاء العليل (١٧١/١) .

٣- قوله تعالى : { ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً } [

يونس / ٩٩] .

وأما من السنة :

فقد جاء في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال سليمان بن داود لاطوفن الليلة على سبعين امرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله فقال له صاحبه : إن شاء الله ، فلم يقل ولم تحمل شيئاً إلا واحداً ساقطاً إحدى شقيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو قالها لجاهدوا في سبيل الله)^١ .

المرتبة الرابعة : مرتبة الخلق :

وهو الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو خالق كل عامل وعمله وكل متحرك وحركته وكل ساكن وسكونه وما من ذرة في السموات ولا في الأرض إلا والله سبحانه وتعالى خالقها وخالق حركتها وسكونها .

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة منها :

١- قال تعالى : { الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل } [

الزمر : ٦٢] قال ابن القيم [وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه

شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته ، وليس

مخصوصاً بذاته وصفاته فإنه الخالق بذاته وصفاته وماسواه

مخلوق له]^٢ .

^١ - رواه البخاري ، كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة ح (٧٤٦٩) ورواه مسلم كتاب الإيمان ، باب الاستثناء ح (٤٢٦٢ ، ٤٢٦١ ، ٤٢٦٣ ، ٤٢٦٤ ، ٤٢٦٥ ، ٤٢٦٦) .

^٢ - شفاء العليل (٢٠٣/١) .

٢- وقال جل وعلا { والله خلقكم وما تعملون } (الصافات / ٩٦)
قال الإمام البغوي^١ في تفسيره [فيه دليل على أن أفعال العباد
مخلوقة لله تعالى] .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال: [تحاج آدم وموسى ، قال له موسى : أنت آدم الذي
أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذي
أعطاه الله علم كل شيء ، واصطفاه على الناس برسالته ؟ قال : نعم ،
قال : أفتلو مني على أمر قد قدر علي قبل أن أخلق]^٢ .

وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : لا أقول لكم إلا كما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كان يقول : (اللهم إني أعوذ بك
من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم وعذاب القبر اللهم آت نفسي
تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها ، اللهم إني أعوذ
بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة
لا يستجاب لها]^٣ ففي قوله (آت نفسي تقواها وزكها ...) دليل على أن
الله هو الفاعل وهو المزكي للنفس وهو الهادي لها جل وعلا .

وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على إثبات هذه المراتب وجاء
كلام السلف رحمهم الله في بيانها واضحا جليا ونقل منهم لإثبات ذلك من

^١ - هو الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي شافعي سلفي ، له تصانيفه عديدة من أشهرها شرح السنة ، والتفسير

المعروف ، توفي سنة (٦ / ٥ هـ) سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩) ، والنقل من تفسيره [٤ / ٢٣٨] .

^٢ - أخرجه البخاري ، كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عند الله ، ح (٦٦١٤) ورواه مسلم ، كتاب القدر ، باب حجاج آدم
وموسى عليهما السلام ح (٦٦٨٤) واللفظ لمسلم ، وفي رواية لهما (فحج آدم وموسى) .

^٣ - رواه مسلم ، كتاب الذكر والدعاء ، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ، ح (٦٨٤٤) .

النصوص الشيء الكثير ... ولعل مجال البحث لا يسمح بالاستطراد في هذا المبحث والله المعين^١.

المبحث الثاني :

تعريف الاستطاعة لغة واصطلاحاً :

الاستطاعة لغة :

مادة (ط و ع) يقال طوع يديه إي منقاد له ، والاستطاعة : الإطاعة ، إلا أن الفرق بينهما أن الاستطاعة للإنسان خاصة وإلا طاقة عامة ، تقول : الجمل مطيق لحمله ولا تقل مستطيع فهذا الفرق بينهما^٢ .
والاستطاعة : القدرة على الشيء ، وربما قالوا : استطاع يستطيع ويحذفون التاء استتقالاً لها مع الطاء ، ويكرهون إدغام التاء فيها فتحرك السين ، وهي لا تحرك أبداً .

وأما قوله تعالى : { فما استطاعوا أن يظهروه } [الكهف / ٩٧] فإن أصله استطاعوا بالتاء ، ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء ليخف اللفظ^٣ .

قال الراغب الأصفهاني^٤ : [والاستطاعة : استقالة من الطوع وذلك وجود ما يصير به الفعل متأثياً وهي عند المحققين اسم للمعاني التي بها يتمكن الإنسان مما يزيده من إحداث الفعل وهي أربعة أشياء : بنية

^١ - لبيط الأدلة انظر (معارج القبول) ٦٢٠/٣ وما بعدها) ، شفاء العليل (١٣٣/١ وما بعدها) القضاء والقدر ، للمحمود (٥٤ وما بعدها) ورسالة ماجستير مخطوطة بعنوان (أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم) عبد العزيز الحميدي ، وانظر مجموع الفتاوى (١٤٨/٣ ، ٣٠٦/١٦ ، ١٠٣/١٤) .

^٢ - لسان العرب " ابن منظور " ج ٢٤٢/٨ ، المعجم الوسيط " (٣٩٨) إبراهيم مصطفى وآخرون (٥٧٠) ، ومختار الصحاح ، للرازي (١٦٨) ، أساسي البلاغة للزمخشري .

^٣ - تارح العروس ، للزبيدي ج ٣٢٩/١١ ، " القاموس المحيط " للفيروز أباي (٧٤٥)

^٤ - هو الإمام أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني له آثار أدبية وكتابه في مفردات القرآن معروف مشهور ، توفي سنة (٥٠٢هـ) [الإعلام ٢٠٥/٢] .

مخصوصة للفاعل ، وتصور للفعل ، ومادة قابلة لتأثيره ، وآله إن كان الفعل آلياً كالكتابة ، فإن الكاتب يحتاج إلى هذه الأربعة في إيجاده للكتابة ، وكذلك يقال فلان غير مستطيع للكتابة إذا فقد واحداً من هذه الأربعة فصاعداً ، ويضاده العجز وهو أن لا يجد أحد هذه الأربعة فصاعداً ، ومتى وجد هذه الأربعة كلها فمستطيع مطلقاً ومتى فقدتها فعاجز مطلقاً ، ومتى وجد بعضها دون بعض فمستطيع من وجه عاجز من وجه ، ولأن يوصف بالعجز أولى]^١ .

وعلى هذا فالمراد بالاستطاعة لغة الطاقة والقدرة على الشيء .
الاستطاعة شرعاً :

لا تختلف ألفاظ العلماء في تعريف الاستطاعة اصطلاحاً عنها في التعريف اللغوي ، فاغلب من عرفها نص على ان المراد بها القدرة على الشيء أو هي صفة إن شاء بها فعل وإن شاء لم يفعل^٢ وقد عرفها الجرجاني^٣ بقوله (هي عرض يخلقه الله في الحيوان يفعل او يفعل به الأفعال الاختيارية) ثم يقول (وهي في عرف المتكلمين عبارة عن صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك)^٤ . والاستطاعة في اللغة كما سبق يراد بها القدرة وهي عبارة عن ادني قوة يتمكن بها المأمور من أداء ما لزمه ، بدنياً كان أو مالياً وهذا النوع من القدرة شرط في حكم كل أمر احترازاً عن تكليف ما ليس في الوسع^٥ . وبهذا يتضح أن تعريف الاستطاعة شرعاً يدور حول المعنى اللغوي بأنها قدرة أو وسع الملوك على القيام بما كلف به .

^١ - " المفردات " للأصفهاني (٣١٢) .

^٢ - " الموسوعة الفقهية " وزارة الأوقاف الكويتية (٣٣٠/٣) وانظر " موسوعة في الفقه الإسلامي " [موسوعة جمال (٩٦/٧)] .

^٣ - هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي ، عالم حكيم له مشاركات في أنواع الفنون ، له أكثر من خمسين مصنفاً ، اختلف في وفاته ، ولعلها سنة (٨١٦هـ) [معجم المؤلفين ٧/ ٢١٦] .

^٤ - التعريفات (٣٥) .

^٥ - المرجع السابق (٢٢١) وانظر الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥٩/٢) .

وهي أيضاً صحة الجوارح مع ارتفاع الموانع ، فيها يحكم على الفاعل بالاستطاعة ، وتكون قبل الفعل ، وأما ما لا يكون إلا مع الفعل فهي استطاعة أخرى وهي القوة الواردة من الله عز وجل بالعون والتوفيق للمطيع أو الخذلان للعاصي .

المبحث الثالث :

أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة :

[مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، مع إيمانهم بالقضاء والقدر وأن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء أن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه ، مع قولهم إن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله]^١ .

ولمعرفة العلاقة بين أفعال العباد والاستطاعة لابد من بيان مذاهب الناس في أفعال العباد .

أولاً- فقد ذهب الجبرية^٢ إلى القول بسلب العبد اختياره وقدرته وجعلوه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات ويجعلون أفعاله الاختيارية الاضطرارية من نمط واحد^٣ .

وقد اتفق كل من كتب عن الجهمية^٤ على أنهم جبرية خالصة في مسألة أفعال العباد - قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [وأول من ظهر عنه إنكار ذلك] [أي أن العبد فاعل حقيقة للفعل] هو الجهم بن

^١ - مجموع الفتاوى (٤٥٩/٨) وانظر (١٤٩/٣) (٣١٦/١٤) ومواضع أخرى .

^٢ - الجبرية فرقة ضالة تقول بنفي الفعل عن العبد وهي جبرية خالصة لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً أو متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة ، وهم فرق عديدة ، وارتبط ظهورها بظهور الجهم بن صفوان .

^٣ - مجموع الفتاوى (٤٤٤/٨) وانظر (شرح الطحاوية) (٦٣٩/٢) .

^٤ - هي فرقة جبرية تنسب إلى الجهم بن صفوان الراسبي من أهل خراسان ، له آراء ضالة في مسائل الاعتقاد ، وقد نشر بدعته بين الناس ، مات مقتولاً (١٢٨ هـ) (الأعلام ١٤١/٢) .

صفوان واتباعه ، فحكي عنهم أنهم قالوا : إن العبد مجبور وأنه لا فعل له أصلاً وليس بقادر أصلاً^١ .

وقد نقل العلماء رحمهم الله أقوال الجهمية اتباع الجهم بن صفوان في هذا الأمر لأنهم ليس لهم كتب تعتبر مراجع يستقى منها أصل قولهم وإنما ساق العلماء أقوالهم واثبتوا بطلان ما ذهبوا إليه ومن هذه الأقوال . قول الجهم بن صفوان : [لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى فقط وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز]^٢ .

وقال أبو اليسر البزدوي : [وقالت الجهمية : إن حركات العبد فعل الله تعالى على الحقيقة وليس للعباد فعل]^٣ .

وبهذا يتضح أن الجهمية تثبت خلق الله لأفعال العباد ، وأنه لا خالق غيره ولكنهم ينفون أن يكون للعبد قدرة أو استطاعة ويجعلونه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات وليس العبد عندهم فاعلاً وليس له قدرة على الفعل أصلاً وإنما تنسب الأفعال إليه تجوزاً ولا فاعل لها حقيقة إلا الله تعالى .

وقد استدلوا على مذهبهم بأدلة كثيرة نذكر منها هنا على سبيل الإجمال ما يلي : قال تعالى : { فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذا رميت ولكن الله رمى } [سورة الأنفال : ١٧] .

فنفي عن نبيه صلى الله عليه وسلم الرمي واثبته لنفسه سبحانه فدل على أنه لا فعل للعبد كما زعموا .. ويرد عليهم أن هذه الآية دليل على

^١ - الفتاوى (٤٦٠/٨) (شرح قصيدة ابن القيم) لابن عيسى (٤٥٧/١) .

^٢ - أصول الدين للبخاري (١٣٤) والفرق بين الفرق (١٩٤) .

^٣ - أصول الدين (١٠٠) وهو أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي من علماء الحنفية له تصانيف بديعة ، توفي (٤٩٣هـ) (سير إعلام النبلاء (٤٩/١٩) .

خلق أفعال العباد ، فبين سبحانه أنه خالق أفعال العباد وأنه المحمود على جميع ما صدر منهم من خير لأنه هو الذي وفقهم لذلك وأعانهم عليه ^١ . قال شيخ الإسلام [وكذلك رمية النبي صلى الله عليه وسلم أصابت من لم يكن في قدرته أن يصيبه ، فكان ما وجد من القتل وأصابه الرمية خارجاً عن قدرتهم المعهودة ، فسلبوه لانتفاء قدرتهم عليه ، وهذا أصح ، وبه يصح الجمع بين النفي والإثبات (وما رميت) أي ما أصبت (إذا رميت) إذا طرحت (ولكن الله رمى) أي أصاب ^٢ .

وسوف أفصل الرد عليهم بإذن الله عند الحديث عن الاستطاعة . هذا وقد خالفت الجبرية نصوص الكتاب التي تدل على نسبة الأفعال إلى فاعليها من العباد مثل قوله تعالى : { ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون } [سورة المؤمنون : ٦٣] . وقال تعالى : { يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات } [سورة سبأ : ١٣] .

كما خالفوا المعقول الظاهر فإن الإنسان يرى فرقاً ضرورياً لا يمكن دفعه أو تجاهله بين أفعاله وحركاته الاضطرارية كالرعدة وحركة العروق النوايض في جسمه وبين ما يفعله باختياره ومشئته وإرادته كقيامه وقعوده وصلاته وصيامه وغير ذلك ، وإلغاء هذا الفرق بين الفعلين والتسوية بينهما قدح في بدهيات العقل ونفى للمسلمات الحسية والعقلية ^٣ .

^١ - تفسير ابن كثير (٣٩١/٢) .

^٢ - مجموع الفتاوى (٤٠/١٥) ، الفرق بين الفرق (١٨٧ ، ٢٩٧) تفسير ابن جرير (٤٤١/١٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٧/٣) معالم التنزيل (٢٣٨/١٢) .

^٣ - شرح العقيدة الطحاوية ٤٦٠/٢ وما بعدها بتصرف ، شفاء العليل / ٣٣٣ وما بعدها .

كما أن هذا المذهب الباطل يستدعي نسبة الأفعال القبيحة والفواحش والآثام إلى الله تعالى إذ هو الفاعل لها حقيقة كما زعموا ، فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه ، بل كل ما نسب إليه فهو خير ، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه ^١ .

ثانياً- ذهب المعتزلة ^٢ إلى القول بنفي خلق الله لأفعال العباد بناءً على أنهم ينزهون الله عن كل قبيح ، ويرتبون على ذلك نفي أن يكون تعالى خالقاً لأفعال العباد ، لأن فيها ما هو قبيح ، يقول القاضي عبد الجبار : " واحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد ، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور ، فلو كان تعالى خالقاً لها ، لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً " ^٣ .

ويقول أيضاً : (اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وعودهم حادثة من جهتهم ، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك ، ولا فاعل لها ، ولا محدث سواهم ، وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه) ^٤ وقد استدلوا بعدد من الأدلة منها قوله تعالى : { ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت } [سورة الملك : ٣] فهم يقولون إن نفي التفاوت هنا يدل على نفي التفاوت في الحكمة ،

^١ - شفاء العليل (٥٠٩/٢) وانظر المواقف للأيجي ص ٣١٥ .

^٢ - فرقة كلامية من القدرية خالفوا الأمة في مسألة مرتكب الكبيرة ومسائل أخرى ، وتنسب إلى واصل بن عطاء الغزال (ت ١٣١هـ) وهي تعظم العقل وتقدمه على النقل ولها أصول خمسة هي التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

^٣ - شرح الأصول الخمسة (٣٤٥) وصاحبه القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي ، لا تعرف سنة ولادته ، وقد أخطأ كحالة في معجم المؤلفين في تحديدها ، ولي قضاء الري ومات سنة (٤١٥ هـ) (الإعلام) (٤٧/٤) .

^٤ - المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣/٨) .

وإذا ثبت هذا لم يصح في أفعال العباد أن تكون من جهة الله تعالى لاشتغالها على التفاوت وغيره^١.

والرد عليهم أن يقال : إن المراد بالتفاوت هنا من الفوت وهو أن يفوت شيء شيئاً فيقع الخلل لقلّة استوائها [أي السموات] والمعنى أن خلق السموات في غاية الإتقان ... فإذا ثبت هذا بطل استدلالهم بهذه الآية^٢.

كما استدلوا بقوله تعالى : { صنع الله الذي اتقن كل شيء } [سورة النمل : ٨٨] . فالله تعالى أتقن كل أفعاله والإتقان يتضمن الأحكام والحسن جميعاً ، وأفعال العباد فيها القبيح الذي لا يوصف بذلك فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها^٣.

وهذه الآية في الحقيقة رد عليهم لأن الله تعالى أخبر أنه بصنعه أتقن كل شيء وهذا على عمومه وظاهره فالله تعالى صانع كل شيء ومقتنه ، وإتقانه له أن خلقه جوهرًا أو عرضاً جاريتين على رتبة واحدة أبداً وهذا عين الإتقان^٤.

ولهم أدلة كثيرة تشبثوا بها في إثبات منهجهم الباطل لإثبات أن العباد فعلوا الأفعال من تصرفهم وأن الله أقدرهم عليها ولكنه لم يخلقها ولم يحدثها فيهم بل هم الخالقون لأفعالهم حقيقة . والمعتزلة هنا يخالفون القدرية الأولى في هذه المسألة في جزء بسيط منها وهو أن الله تعالى علم أفعال العباد قبل كونها .

^١ - شرح الأصول الخمسة (٣٥٥)

^٢ - زاد المسير (٨٧/٨) تفسير الطبري (١٦٥/١٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨٤/١٨) (فتح القدير (٢٥٩/٥) .

^٣ - شرح الأصول الخمسة (٣٥٨) .

^٤ - الفصل في الملل والنحل (٩٨/٢) .

ثالثاً- ذهب الأشاعرة^١ إلى الإقرار بخلق الله لأفعال العباد كما قال الإمام أبو الحسن الأشعري [وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق لشيء منها سواه]^٢ . ويقول كذلك : [وإن سيئات العباد يخلقها الله وأن أعمال العباد يخلقها الله ، وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا منها شيئاً]^٣ . ويقول اللقاني^٤ في جوهره التوحيد .

فخالق لعبده وما عمل موفق لمن أراد أن يصل
قال في الشرح : [والحاصل أن الناس بعد اتفاقهم على أن الله خالق للعباد ولأفعالها الاضطرارية اختلفوا في أفعالهم الاختيارية فنحن نقول : إن الله خالق لها أيضاً]^٥ .

بهذا يتضح أن الأشاعرة وافقوا أهل السنة في القول بأن الله خالق لأفعال العباد ... إلا أنهم خالفوه فيما يتعلق بالعبد الفاعل هل هو فاعل لفعله على الحقيقة وفعله منسوب إليه وعائد إليه حكمه مدحاً وذماً أم لا ؟ وهذا ما سنعرضه عند الحديث عن الاستطاعة بإذن الله .

¹- مذهب ينسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وله آراء يخالف بها أهل السنة ، وقد انتشر هذا المذهب في العالم الإسلامي بكثرة ، وهو يثبت من الصفات سبعا فقط مع الإقرار بالأسماء .

²- رسالة إلى أهل النخرا (٢٥٤) وهي لأبي الحسن الأشعري ينتهي نسبة إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ، وقد كان معتزلياً ثم سلك مذهب الأشاعرة ثم عاد إلى مذهب أهل السنة توفي سنة (٣٢٤هـ) [الإعلام / ٤ / ٢٦٣] .

³- المقالات [٢٩١ / ١] .

⁴- هو برهان الدين إبراهيم بن حسن المالكي اللقاني أحد علماء الأشاعرة والمتصوفة له العديد من المؤلفات ، ت [١٠٤١هـ] والبيت من جوهره التوحيد له (٢١٧) .

⁵- الكلام لإبراهيم البيجوري شارح الجوهره في كتابه [تحفة المرید (٩٩)] .

رابعاً : ذهب الماتريدي^١ إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله وأنه تعالى خلقها كلها خيراً كانت أو شراً يقول الماتريدي [ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال ، قوله : { وأسرؤا قولكم أو أجهروا به ، إنه عليم بذات الصدور * ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير } [الملك : ١٣-١٤] فلو لم يكن جل ثناؤه خالقاً لما يجهر ويخفى لم يكن ليحتج به على علمه)^٢. ويقول التفتازاني : [والله تعالى خالق لأفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان]^٣ ، وهذا القول من الماتريدي هو الحق ، ولكنهم حاولوا التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم حيث قالوا : أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد مع اختلاف كبير بينهم في بيان معنى الكسب ، وحاصل كلامهم أن المؤثر في أصل الفعل قدرة الله تعالى ، والمؤثر في صفة الفعل قدرة العبد وتأثير العبد هذا هو الكسب عندهم . وسيأتي بيان هذا بإذن الله تعالى عند الحديث عن الاستطاعة وإيضاح العلاقة بين الحديث عن خلق أفعال العباد وبين موضوع البحث وهو الاستطاعة نقول إن مراتب القدر الأربعة السابقة وقع فيها الخلاف فلم ينكر مرتبة العلم والكتابة إلا غلاة القدرية ، أما بقية الطوائف فهم

^١ - فرقة تنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى قرية ما تريد إحدى قرى سمرقند وقد توفي سنة (٣٣٣هـ) وهذه الفرقة تجعل مصدر التلقي عندهم العقل وقد خالفوا أهل السنة في كثير من مسائل الاعتقاد [منهج الماتريدي في العقيدة، د. الخميس] [الماتريدي لأحمد الحربي] .

^٢ - التوحيد : ص ٢٥٤ .

^٣ - شرح العقائد النفسية ص ٥٤ ، وهي لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ولد في تفتازان من مدن خراسان ، وله عناية بالعربية والمنطق ، توفي سنة (٧٩٣هـ) [الإعلام ٧/٢١٩] .

مقرون بهاتين المرتبتين ، وأما مرتبتا المشيئة والإرادة ، والخلق فقد وقع فيهما الخلاف على قولين :

أحدهما : إنكار هاتين المرتبتين ، وهذا مذهب المعتزلة ومن وافقهم الذين يقولون إن الله لا يريد الكفر والمعاصي ويقولون إن الله لا يخلق أفعال العباد وإنما هم الخالقون لها .

الثاني : الإقرار بهاتين المرتبتين وهذا قول جمهور أهل السنة والجمهية والأشاعرة والماتريديّة ومن وافقهم ... ولكن أفعال العباد لها متعلقان أحدهما بالخالق تعالى ، فهذا اتفق فيه أهل السنة والأشاعرة على أن الله خالق أفعال العباد ، والثاني بالعبد ، وهل له قدرة أولاً ، وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة، وهذا ما وقع فيه الخلاف ... وهذه القدرة التي بها يتمكن العبد من الفعل هي التي تسمى الاستطاعة^١. وبالتالي فإن علاقة الاستطاعة بأفعال العباد تظهر جلية من خلال تحديد القول في أفعال العباد ، إذ جعلت كل فرقة رأيها في الاستطاعة مبنياً على رأيها في خلق أفعال العباد حيث لم يتضح لهم الفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول ، فالمعتزلة لم تتصور أن يكون الله تعالى هو الخالق للفعل فنفوا عنه ذلك ، فمادام العبد هو الفاعل الحقيقي للفعل فلا بد أن يكون هو المحدث الخالق له ... أما الجبرية الجهمية ومن على شاكلتهم فكانوا على النقيض حيث رأوا المسألة من جهة أخرى ... فما دام أن الله هو الخالق للفعل فلا بد أن يكون هو الفاعل له .. بينما سلكت الأشاعرة ومن معهم مسلكاً آخر حتى لا يقعوا في مثل ما وقعت فيه الجهمية فقالوا بالكسب وهو حقيقة يؤول إلى الجبر والله المستعان^٢.

^١ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣٣٠/٣) أفعال العباد (١٢ وما بعدها) شفاء العليل (٣٦٣/١) مجموع الفتاوى

(٤٠٧/٨ وما بعدها) شرح الطحاوية (٦٣٩/٢ وما بعدها) .

^٢ - انظر شفاء العليل (٣٩٩/١) ، (٤٤٨ / ٢) مجموع الفتاوى (٤٦٨/٨) والفصل في الملل والأهواء والنحل (٨٦/٢) .

الفصل الثاني

أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم
ومناقشتها

ويشمل المباحث التالية :

- المبحث الأول: قول الجهمية في الاستطاعة
- المبحث الثاني : قول المعتزلة في الاستطاعة .
- المبحث الثالث : قول الأشاعرة في الاستطاعة .
- المبحث الرابع : قول الماتريدية في الاستطاعة .

المبحث الأول :

قول الجهمية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها :

سبق بيان رأي الجبرية (الجهمية) في مسألة خلق أفعال العباد ، فهم يسلبون العبد اختياره وقدرته ويجعلونه مجبوراً على حركاته وأنها من جنس حركات الجمادات ، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى فقط وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، ولهذا فقد نفوا أن يكون للعبد أي استطاعة لا قبل الفعل ولا معه ، بل جعلوا الكفر والفسوق والعصيان وغيرها من الأفعال القبيحة جعلوها من فعل الله وليست أفعالاً للعباد ، فالقدرة منفية والعبد مرغم على الإرادة وقد خضع لمشيئة الله في الفعل فيصير الفعل كله لله بلا اختيار للعبد ، ففعله بعد أن حدث كحركات الأشجار .

فهم إذاً أثبتوا القدرة وآمنوا بأن الله خالق كل شيء وإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولكنهم غلوا حتى نفوا الحكم وتأثير الأسباب بل انكروا أن يكون للإنسان فعل يفعله بقدرته ، وقد تعلقوا ببعض أي الكتاب العزيز مما فيه نسبة الخلق كله والفعل إلى الله تعالى ، كقوله جل وعلا {الله خالق كل شيء} [الزمر : ٦٢] . وقوله سبحانه : { أم جعلوا الله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء } . [سورة الرعد : ١٦] . وقوله جل وعلا { وما رميت إذا رميت ولكن الله رمى } [الأنفال : ١٧] .

وغيرها من الأدلة الصحيحة التي تدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيتته وإنه لا خالق غيره ، وإنه على كل شيء قدير ، ولا يستثنى من هذا العموم فرد من أفراد الممكنات ، وهذا حق ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً فاعلاً بمشيتته وقدرته ، وإنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به ، وإنها فعل له لا لله ، وإنها قائمة به لا بالله^١ .

وهؤلاء الغلاة من الجبرية احتجوا بمشيئة الله العامة وقدره على محبته لما شاءه ورضي به ، وإذنه فيه ، فجمعوا بين أنواع من الضلال : معارضه الأمر بالقدر ودفعه به ، والأخبار عن الله إنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر . قال الشهرستاني^٢ بعد أن عد الجهمية من الجبرية الخالصة ونقل أقوال الجهم قال : [ومنها قوله في القدرة الحادثة أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات وتتسبب إليه الأفعال مجازاً كما تتسبب إلى الجمادات ، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال كلها جبر .. وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً]^٣ .

وهؤلاء ينفون الاستطاعة عن العبد بموجب الأدلة السابقة ، فيقولون إن الله نفي القدرة والاستطاعة عن العبد كما في قوله

^١ - شفاء العليل (١٩٩/١) مجموع الفتاوى (٤٦٠/٨) ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٦١٠/٢) وانظر الفتاوى (٢٧٧/١٧ - ٢٨٢) .

^٢ - هو أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، اشعري المذهب ولد سنة ٤٦٧هـ ، وله مصنفات عديدة ، توفي سنة (٥٤٨ هـ) [الأعلام ١٣٨/٢] .

^٣ - الملل والنحل (٨٧/١) .

سبحانه : { ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون } [هود : ٢٠]
[فهم نظروا إلى المسألة من جهتين : ما يتعلق بالله وأنه خالق كل شيء وهذا حق وصدق وما يتعلق بالعبد فنفوا عنه القدرة لعدم فهمهم مراد الأدلة .

وغاية ما عندهم من الأدلة إنما تدل على انفراد الله بالخلق وأنه خالق أفعال العباد وكل دليل يقيمه الجبري على ذلك لا يدل على نفي القدرة للعبد .

وأدلة الكتاب والسنة الكثيرة تدل على نسبة الأفعال إلى فاعليها من العباد وأنهم فاعلون لها ، وأن لهم قدرة واستطاعة بها يفعلون .
أما أحداث الله سبحانه لأفعال العباد فهو بمعنى أنه خلقها منفصلة عنهم قائمة بمحلها وهو العبد ، فجعل العبد فاعلاً لها بما أحدث فيه من القدرة والمشية وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته ، وكلا من الإحداثين مستلزم للآخر ، ولكن جهة الإضافة مختلفة ، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له ، قائم بالمخلوق مفعول له لا فعل ، وما أحدثه العبد فهو فعل له قائم به يعود إليه حكمه ويشتق له منه اسمه .

وقد أضاف الله سبحانه كثيراً من الحوادث إليه وأضافها إلى بعض مخلوقاته كقوله : { الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها } [الزمر : ٤٢] .

وقال سبحانه : { توفته رسلنا } [الأنعام : ٦١] وقال : { فأخذتهم الصيحة } [الحجر : ٧٣] . وقال : { فكلاً أخذنا بذنبيه } [العنكبوت : ٤٠] فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه إذ هي واقعة بخلقه ومشيتته وقضائه وأضافها

إلى أسبابها إذ هو الذي جعلها أسباباً لحصولها ، فلا تنافي بين الإضافيتين ولا تناقض بين السببين ، وإذا كان كذلك تبين أن إضافة الفعل الاختياري إلى الحيوان بطريق التسبب وقيامه به ووقوعه بإرادته لا ينافي إضافته إلى الرب سبحانه خلقاً ومشيةً وقدرًا^١ .

فمن المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم ، والقرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى : { جزاء بما كانوا يعملون } [السجدة : ١٧] وقوله تعالى : { اعملوا ما شئتم } [فصلت : ٤٠] .

وقوله تعالى : { وقل اعملوا فسيرى الله عملكم } [التوبة : ١٠٥] وقوله تعالى : { إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات } [الكهف : ١٠٧] .

والشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمّد ويذم على فعله ويكون حسنه له أو سيئه ، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها . فإذا قال أحد إن هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد نقول له إذا أردت أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وصريح العقل ، ولكن من قال هي فعل الله وأراد بها أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق^٢ .

وبهذا يتضح أن ما ذهب إليه الجهمية من نفي الاستطاعة للعبد باطل لا أساس له . وأن فهمهم لهذا الرأي بناء على قولهم إن الله خالق

^١ - شفاء العليل (٥٠٣/٢) بتصريف مجموع الفتاوى (٤٥٩/٨) .

^٢ - مجموع الفتاوى (١٢٠/٨ - ١٢٢) بتصريف وانظر أيضاً نفس المصدر (١١٩/٢) ، (٢٣٠/٦) .

أفعال العباد فهم خاطئ مع أن قولهم حق ولكن النتيجة لفهمه صارت خطأ فنفوا أي قدرة أو استطاعة للعبد فضلوا في هذا الباب .
أما نفيم الاستطاعة بناء على قوله تعالى : { ما كانوا يستطيعون السمع ... } [هود : ٢٠] . فهذه الآية وما شابهها يراد بها نفي الاستطاعة المقارنة للفعل^١ .

فالاستطاعة كما سيأتي إما مثبتة وهي التي أعطيت للجميع عدلاً منه سبحانه فلم يكلف الله المجنون من الكفار مثلاً ويرفع التكليف عن المجنون من المؤمنين وإنما هم في هذا التكليف ورفعته سواء ... أما التي مع الفعل فأعين المؤمن بسبب إيمانه وسلوكه طريق الصلاح ، وخذل الكافر وحرم بسبب عصيانه وضلاله .

ولو كان المراد نفي الاستطاعة عن العباد عموماً في هذه الآية لفهمنا أن المنفى في الآية الآلة وهذا لا يقول به أحد ، فوجب حمل المراد على نفي دلالة الخير والتوفيق للنفع .

وأمثال هذه الآية كثير ، كما في قوله تعالى : { وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضاً * الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكري ، وكانوا لا يستطيعون سمعاً } . [الكهف : ١٠٠ - ١٠١] ^٢ .

^١ - مجموع الفتاوى (١٠٣/١٤) ، (٣٤٢/١٥) درء تعارض العقل والنقل (٦١/١) .

^٢ - انظر مجموع الفتاوى (١٢٩/٨) ، (٣٢ / ١٠) .

المبحث الثاني :

قول المعتزلة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها :

المعتزلة يوافقون القدرية في أن العباد خالقون أفعالهم وأن الله أقدرهم على ذلك ولكنهم خالفوا أهل السنة في اعتبارهم القدرة والاستطاعة قبل الفعل فقط وهي قدرة عليه وعلى ضده وهي غير موجبة للفعل فهي عندهم مؤثرة على سبيل الاستقلال والاختراع والابتداع .

وبحث الاستطاعة كان بسبب نظر المعتزلة وقولهم إن الناس في فعل الله سواء أي أنهم أعطوا شيئاً واحداً فالصالح المؤمن والطالح الكافر مكنوا من الفعل على حد سواء ، فهذا فعل الخير وهذا فعل الشر بمحض إرادة كل واحد منهما ، فأثبتوا استطاعة للعبد قبل الفعل وهي التي يتعلق بها سلامة الجوارح وامتناع العوارض ، ولكنهم نفوا الأمر الزائد الذي خص الله به هذا وحرّم منه ذلك ، لأن العبد عندهم هو الخالق لفعل نفسه فبالتالي لو جعل هذا مستطاعاً وهذا غير مستطاع لكان الناس في حق الله تعالى ليسوا سواء ، وهذا ظلم لا يليق بالله كما زعموا إذ الله تعالى لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم في دينهم وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به ، وهو جل وعلا لا يدخر عنهم شيئاً يعلم أنهم محتاجون إليه في أداء ما كلفهم به¹ .

وقبل عرض مجمل أقوالهم وأدلتهم نقول إن الفعل لا يكون ولا

يحصل إلا بوجود ثلاثة أشياء :

¹ - الفصل في الملل والأهواء والنحل (٦٨/٢ وما بعدها) بتصرف ومجموع الفتاوى (١٧٢/١٨) (١٤١/١٨ - ١٤٦) .

أ- القدرة التامة على إيجاد الفعل وهي التي يتمكن الإنسان بوجودها من الفعل وهي في سلامة الجوارح وامتناع العوارض ، فإذا لم يكن عند الفاعل قدرة على الفعل فلا يقع ... فالمشلول مثلاً لا يقدر على السير لزوال القدرة التامة عنده والأعمى لا يرى النور ، والميت لا يتكلم وهكذا^١ .

ب- الإرادة الجازمة غير المترددة، فقد يكون العبد قادراً لكنه غير مرید للفعل فهذا لا يحصل الفعل منه بمجرد القدرة ، فالسليم المعافى في قدميه يستطيع المشي لكنه إذ لم يرد المشي فلن يمشي .

ج- إرادة الله وقدرته ومشيتته أن يحصل الفعل فيعين العبد عليه بالتوفيق والهداية له وإعدام العوارض والموانع^٢ .

فالمعتزلة هنا نظروا إلى الفعل بناء على قولهم بأن الله لا يخلق أفعال العباد بل العباد خالقون لها فقالوا : القدرة بيد العبد فهو الخالق لفعل نفسه، والإرادة الجازمة موجودة فلا علاقة لفعل الله بفعل العبد ، فالعبد هو الذي خلق الفعل والإرادة توجهت إليه ، والقدرة والإرادة يستوي الناس فيها ، فخلق أهل الطاعة أفعال الطاعات ، وخلق أهل المعاصي أفعال المعاصي ، فلا تكون القدرة والاستطاعة إلا قبل الفعل فقط .

والسبب كما سبق أن المعتزلة جعلوا الظلم واحداً فنفوا خلق الله لأفعال العباد حتى لا يكون الله ظالماً عندهم بخلق أفعال العاصين وتعذيبهم عليها فنفوا لهذا خلق الله لأفعال العباد ثم نفوا الاستطاعة المقارنة للفعل^٣ .

^١ - مجموع الفتاوى (٤٠٧/٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ وغيرها) .

^٢ - انظر مواضع عديدة في مجموع الفتاوى (١٢/٨ ، ١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٨٩) (٢٣١/١٢) وغيرها .

^٣ - المعتزلة وأصولهم الخمسة ١٦٨ - ٢٠٢ .

يقول القاضي عبد الجبار : (إن هذه التصرفات يجب وقوعها بحسب قصدنا ودواعينا [يقصد أفعال العباد] ويجب انتفاؤها بحسب كراهتنا وصرفنا ، مع سلامة الأحوال)^١ ، ومراده هنا أن الأفعال تحصل على مقتضى القصد والإرادة للإنسان وليس بخلق الله تعالى لها .. ومن ثم يكون وقوع الكسب من الخلق على حسب القصد منهم .

والرد عليهم أن نقول :

١- الاستدلال عند المعتزلة مبناه على العقل ثم النقل وهذا يجعل استدلالهم مبنياً على غير أساس [فقد اعتمد المعتزلة على العقل ، ووثقوا بحكمه في التحسين والتقبيح دونما حاجة إلى النصوص والمأثورات ، بل أوجبوا عرض هذه النصوص على العقل ، فهو الحكم الذي يميز صحيحها من منحولها ...]^٢ فكيف يستقيم الحال إذا قدمت العقول على نصوص الوحي .. ثم أي عقل نقدم؟!

٢- أهل السنة والجماعة يقولون : إن العبد له قدرة وإرادة وهو فاعل حقيقة ، وما تذكره المعتزلة من الفرق الضروري بين الأفعال الاختيارية الواقعة بحسب مقصودنا ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية كله حق . قال شارح الطحاوية^٣ : [وإذا ثبت كون العبد فاعلاً ، فأفعاله نوعان : نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته ، فيكون صفة له ، ولا يكون فعلاً كحركات المرتعش .

^١ - شرح الأصول الخمسة ٣٣٦ وانظر المحيط بالتكليف ٣٤٠ .

^٢ - الإسلام وفلسفة الحكم لمحمد عمارة ص (٢١٥) وقد ملأ كتابه بتعظيم المعتزلة وذم أهل الحديث ، وانظر المغني (٣٧٥/١١) (٢٨٠/١٣) (١٥١/١٢) .

^٣ - هو الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي فقيه ، ولي القضاء بدمشق ، توفي سنة ٧٩٢هـ — [لدرر الكامنة (١٥٩/٣)] .

ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره ، فيوصف بكونه صفة وفعلاً وكسباً للعبد ، كالحركات الاختيارية ، والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً ، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له [١].

فهذا الفرق المذكور صحيح لكنه لا يفيد إلا أن العبد فاعل لفعله حقيقة متصف به يعود إليه حكمه وأن له مشيئة واختياراً وقدره على فعله لا أنه يفيد أن فعل العبد غير مخلوق لله كما زعمت المعتزلة ، فالحق في إثبات هذا الفرق متوسط بين الجبرية الجهمية والقدرية المعتزلة ، فالجبرية ألغت هذا الفرق الضروري بالكلية فخالفوا المعقول والمنقول ، والقدرية غلت فيه حتى أخرجت فعل العبد الاختياري من أن يكون مخلوقاً لله تعالى مما حدا بهم إلى نفي الاستطاعة المقارنة .

٣- قال القاضي المعتزلي (إنه يجب لو خلق الله تعالى أفعال العباد أن تكون المعاصي بقضائه وقدره فكان يجب أن يقال : إن الله سبحانه قضى الكفر والمعاصي على الكافر والمعاصي ، كما يقال : إنه قضى السموات والأرضين وقدرها ...)^٢ ، والقصد من هذا القول إلزام مثبتتي القدر والقائلين بخلق الله لأفعال العباد بالرضى بالكفر والمعاصي لأنها بقضاء الله وقدره وخلقها أو عدم الرضا بتقدير الله وقضائه^٣ .

وهذا القول منهم باطل فنحن لا نسلم أن الرضا واجب بكل المقتضيات ولا دليل على وجوب ذلك ، والرضا بكل ما يخلقه الله ويقدره ، لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قال أحد من السلف به ، ولكن

^١ - شرح الطحاوية (٦٥٠/٢) .

^٢ - المعني (٢٤٨/٨) .

^٣ - انظر بسط الأدلة والرود في الفصل لابن حزم (٨٦/٢ وما بعدها) ومنهاج السنة (٢٠٣/٣ وما بعدها) ومخطوطة أفعال العباد ١٣٥ وما بعدها .

الواجب الرضا بالأمر الشرعي منه سبحانه وتعالى وكما يشرع الرضا بما يرضى الله به ، والله قد أخبر أنه { لا يحب الفساد } [البقرة : ٢٠٥] [ولا يرضى لعباده الكفر] [الزمر : ٧] وهذا الكفر والفساد موجود من أقوال وأفعال العباد وقد أخبر تعالى أنه لا يرضاه ، وإذا لم يرضه فكيف يؤمر العبد أن يرضاه ؟ والله تعالى يفعل ما يفعله لحكمة يعلمها سبحانه ، فالمعاصي والعقوبات يخلقها لما له في ذلك من الحكمة ، حتى إن الإنسان قد يفعل ما يكرهه كشربه الدواء الكريه لما له فيه من الحكمة التي يحبها في الصحة والعافية ، فالعبد عليه أن يوافق ربه فيكره الذنوب ويمقتها ويبغضها لأن الله يبغضها ^١ .

وبهذا يتضح بطلان قولهم بوجوب الرضا بالكفر ما دام الله هو الخالق لأفعال العباد أو نفي أن يكون هو الخالق لها .. فكلا الأمرين لا مستلزم له ، والصواب ما رجحه العلماء رحمهم الله في المسألة أن الله خلق أفعال العباد وأقدرهم على الإيمان والكفر فمن آمن فلنفسه ومن كفر فعليها ، فإذا كان كذلك فلا صحة لنفي الاستطاعة المقارنة للفعل بناء على القول السابق لبطلانه .

٤- قال عبد الجبار [لو كان تعالى هو الخالق لفعلهم لوجب أن لا يستحقوا الذم على قبيحه والمدح على حسنه لأن استحقاق الذم على فعل الغير لا يصح] ^٢ ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : [وعلم الله بذلك وكتابه

^١ - انظر بسط المسألة مع ما سبق ذكره في مجموع الفتاوى (١٩٠/٨) شفاء العليل (٥٣٧/٢) الحكمة والتعليل في أفعال الله للمدخلي .

^٢ - المغني (١٩٣/٨) وانظر المنية والأمل لابن المرتضى ص ٣٥ ، الإنصاف للباقلاني ص ١٥٥ .

له بل ومشيتته لكل شيء وخلقه لكل شيء لا يمنع المدح والذم والثواب والعقاب [١] .

وأهل السنة يقولون أن العبد فاعل لفعله حقيقة بإرادته ومشيتته وبناء عليه فهو يستحق نتيجة عمله من مدح وثواب أو ذم وعقاب ... والقرآن ملئ بمدح العباد وذمهم على حسب أعمالهم . كما لا يلزم من قولنا إن أفعال العباد مخلوقة أن يكون العبد مجبوراً على أعماله ، فإن الجبر الذي أنكره سلف الأمة هو أن يكون الفعل صادراً عن الشيء من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار مثل : هبوب الرياح وحركة الأشجار .. أما الأفعال الاختيارية فهي التي يتعلق بها الأمر والنهي وبالتالي المدح والذم ٢ .

أما إدعاء القاضي أن استحقاق الذم والمدح على فعل الغير لا يصح فهذا إدعاء باطل لأنه أراد بقوله فعل الغير أنه فعل الله إذا قلنا بخلق أفعال العباد ، وقد قلنا بالفرق بين الفاعل والمفعول وأثبتنا أن أفعال العباد أفعال لهم ليست أفعالاً لغيرهم وليست أفعالاً لله تعالى بل هي مفعولة مخلوقة له تعالى .

ونحن لا نقول إن المدح والثواب ولا الذم والعقاب يحصل بفعل الفاعل منا حتى يوجب ذلك كونه خلقاً له واختراعاً ، بل نقول : إن ذلك يحصل بحكم الله تعالى ، ويجب ويستحق بحكمه .. فإذا كان الثواب والعقاب يحصل بحكم الله تعالى ، لم يلزم منافاة بين خلق الله تعالى

١- الفتاوى (٥١٧/٨) وانظر (٣٨٩/٨) .

٢- مجموع الفتاوى (١١٨/٨) (٢٧٠/١٤) (٣٩٣/٨ ، ٤٦٣ ، ٥٠١ غيرها) .

لأفعال العباد وإثابتهم أو عقابهم عليها ، إضافة إلى هذا فإن الإثابة والعقاب على الاكتساب لا على الخلق^١ .

وبهذا تبطل شبه المعتزلة في هذا الأمر ... ويثبت خلق الله تعالى لأفعال العباد وإقداره على الطاعة وحرمانه للعاصي من المعونة لحكمة يعملها سبحانه .

٥- قالت المعتزلة إن تعذيب الله العبد على كفره وذنوبه مع أنه تعالى هو الخالق لفعله ينافي العدل وفيه تجوير لله تعالى ونسبة الظلم إليه ، فكيف يخلق الله فعله ثم يسلبه الاستطاعة المقارنة للفعل ثم يعذبه .. فإذا لابد من القول بعدم خلق أفعال العباد من الله وبالتالي لا استطاعة مقارنة للفعل وإنما الاستطاعة تكون قبل الفعل^٢ .

والرد عليهم في هذه الشبهة يكون بأمور منها :

إن الله تعالى نزه نفسه عن الظلم وأخبرانه لا يظلم وحرّم الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً ، { وما ربك بظلام للعبيد } [سورة فصلت : ٤٦] لكن المعتزلة فهموا أن الظلم المنزه هو نظير الظلم من الأدميين وهذا بسبب أنهم نظروا إلى أفعال الله فما كان حسناً عند الإنسان كان حسناً من الله وما كان قبيحاً عند الناس كان قبيحاً من الله وهذا مناط الضلال عندهم في هذه المسألة .

فقالوا : [إن الظلم منه سبحانه هو نظير الظلم من الأدميين بعضهم لبعض وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد حتى كانوا ممثلة الأفعال ، وقالوا عن هذا : إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه

^١ - المعتزلة وأصولهم الخمسة ص ١٧٦ وما بعدها بتصرف ، والفصل لابن حزم (١٠٠/٢ وما بعدها) .

^٢ - أقوالهم في هذا متفرقة في الكتب التالية ، المغني (١٧٣/٨) ، شرح الأصول الخمسة ٣٤٥ .

الإعانة كان ظالماً له .. وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به بسبب استحقاق ذلك ومن لم يقيم وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى^١.

أما أهل السنة فقالوا إن الظلم مقدر ممكن والله تعالى منزله عن الظلم لا يفعله لعدله ، ولهذا مدح الله سبحانه نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً والمدح إنما يكون بترك المقدر عليه لا بترك الممتنع .

والله تعالى لما خلق أفعال العباد وخص أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة لم يكن هذا من الظلم في شيء^٢ ، لأن هذا التفضيل منه سبحانه كما قال جل وعلا : { بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان } [الحجرات : ١٧] مثل تخصيص هذا بمزيد العلم والصحة والجمال .. ثم إن الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، والله تعالى منزله عن هذا ، فمن قال إن خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم ، كان بمنزلة من يقول : خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم وهذا لا يقول به عاقل^٣.

وقد ذكر شارح الطحاوية كلاماً طويلاً حول ابتلاء العبد بالذنوب وإن كانت خلقاً لله فهي عقوبة على ذنوب قبلها فالذنب يكسب الذنب ، والذنب الأول عقوبة على عدم فعل ما خلق له وهو عبادة الله تعالى ، فزين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي لأنه صادف قلباً خالياً فتمكن منه الشيطان^٤.

^١ - مجموع الفتاوى (١٣٨/١٨ وما بعدها) بتصرف وانظر (٥٠٥/٨) وشرح الطحاوية (٦٤٥/٢) .

^٢ - منهاج السنة (١٣٥/١) ، (٣١١/٢) مجموع الفتاوى (١٣٦/١٨) .

^٣ - منهاج السنة (١٣٨/١) ، مجموع الفتاوى (٥٠٥/٨) ، (١٤١/١٨) .

^٤ - شرح الطحاوية (٦٤٥/٢) بتصرف .

٧- أما المعتزلة فلا يعولون على النصوص الشرعية في مقام الاحتجاج على مسائل العدل عندهم ، ومع ذلك فهم ينظرون إلى النصوص التي يوردونها نظرة جزئية ... فيجعلون مدلولها الظاهر متمسكاً لهم، فنظروا إلى النصوص التي تدل على إضافة الفعل عموماً إلى فاعله من العباد ، والتي تدل على أن الله أحسن كل شيء خلقه وأتقنه وأنه لا تفاوت في خلقه وعلى ذلك فليست أفعال العباد مخلوقة له سبحانه لأن منها ما هو سيئ وقبيح ومنها ما ليس بمتقن ، كما نظروا إلى النصوص التي تنزه الله عن إضافة الشر إليه وتضيف السيئة والمعصية والأفعال القبيحة إلى العباد فنفوا أن تكون خلقاً لله .

واستدلّاهم بها لا يصح لأن لكل آية دلالة تخصها دون نفي الدلالة الأخرى كما سبق بيانه عند الحديث عن خلق أفعال العباد^١ ، فلا تناقض بين كون فعل الله وخلق حساناً متقناً ووجود القبائح والمعاصي التي هي من مخلوقات الله ، فخلق الله الذي هو فعله ، وصفته كله حسن وخير ، أما مخلوقاته فهي موطن الانقسام .

٨- أولت المعتزلة الآيات التي جاء فيها ذكر هداية الله لعباده المؤمنين وإضلاله للكافرين بتأويلات كثيرة تدل على هروبهم من القول بهداية التوفيق والإلهام ، فقسموا أنواع الهداية الواردة في النصوص الشرعية إلى أربعة أقسام ، واستدلوا لها وقرروها كما يلي :

أ- هداية الدلالة والبيان وهذه عامة في كل مكلف كما في قوله تعالى: { إنا هديناه السبيل } [سورة الإنسان : ٣] .

^١ - شرح الأصول الخمسة ص ١٣٣ ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٣٢٤/١) (٦١٢/٢) وما بعدها ،
المواقف ص ٣٢١ وما بعدها .

ب- هداية بمعنى زيادة هدى وهي خاصة لمن اهتدى وآمن ، كما قال سبحانه { ويزيد الله الذي اهتد واهدى } [مريم : ٧٦] .

ج- هداية بمعنى الثواب ، لأنه تعالى المختص بأن يثيب دون غيره وذلك مما يختص به المؤمن كما في قوله تعالى : { والذين قاتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم * سيهديهم ويصلح بالهم } [محمد : ٤ ، ٥] .

د- هداية بمعنى الأخذ بهم في طريق الفوز والنجاة ، وذلك أيضاً مما يختص به المؤمن كما قال تعالى : { اهدنا الصراط المستقيم } [الفاتحة : ٦] . فنلاحظ هنا أن هذه الأقسام التي ذكروها ليس فيها ذكر ولا إشارة إلى هداية التوفيق والإلهام ، حيث نفوا هذا النوع من الهداية صريحاً ، يقول القاضي المعتزلي [فأمّا إضافة الهدى بمعنى خلق الإيمان والطاعة فغير موجود في اللغة ولا في الكتاب وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى ويوصف تعالى من حيث دله وسهل سبيله إليه بأنه هداه]^١ .

كما أولوا النصوص التي ورد فيها إضلال الله تعالى لبعض خلقه ولم يذكرها منها خلق الله وإرادته لذلك ، بل صرحوا بأن ذلك لا يجوز عليه سبحانه كما سبق وأن كل إضلال أضل الله به العباد ، فإنما هو عقوبة لهم على كفرهم وفسقهم^٢ .

أما إنكارهم لهداية التوفيق والإلهام فهو إنكار لما ورد في صريح النصوص الشرعية كما قال سبحانه : { من يهد الله فهو المهتد } [الكهف

¹ - متشابه القرآن ص ٦٥ وانظر الفصل (٧٦/٢) وبدائع الفوائد (٣٢/٢ وما بعدها) .

² - انظر رسائل العدل والتوحيد ، ٢٣٢ ، المغني (١٧٠/٨ وما بعدها) المواقف ٣١٩ ، الانتصار لابن خياط ١٨٢ ، متشابه القرآن ص ٦٧ وما بعدها وانظر تأويل آيات الهداية في تفسير الكشاف (١٦/٢) ، (١٥٨/١) ، (٤٢٦/٢) .

: ١٧] فالهـدى فعل الله ، والاهتداء فعل العبد ، وكما قال تعالى : { الحمد لله الذي هـدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هـدانا الله } [الأعراف : ٤٣] فالهـدي كله من الله ، ولولا هـدايته لهم ما اهتدوا .

وقد جاء الجمع بين الهداية التي أقر بها المعتزلة وهي الدلالة والبيان والتي أنكروها وهي التوفيق والإلهام كما في قوله سبحانه : { إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء } [القصص : ٥٦] .

وكما في قوله تعالى : { والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم } [يونس : ٢٥] . قال ابن القيم رحمه الله : [جمع سبحانه بين الهدايتين : العامة والخاصة ، فعم بالدعوة حجة منه وعدلاً ، وخص بالهداية نعمة منه وفضلاً]^١ .

وأما تأويلهم بعض نصوص الإضلال بأن الله وجده ضالاً فأضله فنقول لهم ليس في كلام العرب ما يدل على هذا المعنى ، وسياق النصوص الشرعية يبطل كل هذه التأويلات^٢ .

وبعد هذا تتضح جملة من الأمور التي أراد المعتزلة التشكيك فيها، ومن أهم هذه الأمور :

• قدرة العبد على الفعل هل هو الذي أوجدها لنفسه أم الله تعالى الذي خلقها فيه ؟ الجواب : أن الله تعالى خلقها فيه وأعانه على الفعل بفضله سبحانه .

• الإرادة الجازمة التي صدرت من العبد للفعل هل هي باختيار منه أم فرضت عليه ؟ لاشك أنها باختيار منه .

^١ - شفاء العليل (٢٦٥/١) .

^٢ - الإبانة للأشعري ص ٦٦ .

وعلى هذا فالعبد فاعل لفعله بإرادته والله هو الخالق لفعل العبد المعين له ... فالاستطاعة تكون قبل الفعل ومقارنة له .

والخلاصة أن المعتزلة خالفوا أهل السنة في مرتبتي القدر فأنكروا المشيئة والخلق ونسبوها للعبد وجعلوه خالقاً لفعل نفسه وأنكروا بهذا الاستطاعة المقارنة للفعل واثبتوا الاستطاعة قبل الفعل وهي التمكن وسلامة الآلات وامتناع العوارض .

المبحث الثالث :

قول الأشاعرة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها :

سبق أن الأشاعرة وافقوا أهل السنة في القول بخلق الله لأفعال العباد وإقرارهم بمراتب القدر الأربعة إلا أنهم خالفوا في مسألة الاستطاعة فقالوا إن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه ، بل هي مقارنة له ، وهي من الله تعالى ، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له ، فيكونون قد خالفوا أهل السنة في متعلق أفعال العباد بهم وهذا محك الخلاف ومحور الحديث .

قال محمد الرازي ^١ [قلنا أن القدرة عرض فلا تكون باقية ، فلو تقدمت على الفعل لاستحال أن يكون قادراً على الفعل لأن حال وجود القدرة ليس إلا عدم الفعل ، والعدم المستمر ، يستحيل أن يكون مقدوراً وحال حصول الفعل لا قدرة] ^٢ ويقول الباقلاني ^٣ [ويجب أن يعلم أن الاستطاعة للعبد تكون مع الفعل لا يجوز تقديمها عليه ولا تأخيرها عنه كعلم الخلق وإدراكهم ، لا يجوز تقديم العلم على المعلوم ولا الإدراك على المدرك . والدليل على ذلك قوله تعالى : { وكانوا لا يستطيعون سمعاً } [الكهف : ١٠١] يعني قبولاً عند الدعوة ، يعني أنه لم يكن لهم استطاعة عند مفارقة الدعوة ، فيحصل معها القبول ، وأيضاً قوله تعالى : { إنك لن تستطيع معي صبراً } [الكهف : ٦٧] وقول إبراهيم عليه السلام : { رب اجعلني مقيم الصلاة } [إبراهيم : ٤٠] ، فلو كانت

^١ - هو فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي القرشي يقال له ابن خطيب الري ، مفسر أصول متكلم له كثير من الكتب منها التفسير المشهور (مفاتيح الغيب) توفي في هرات سنة ٦٠٦ هـ [الوفيات ٤٧٤/١] .

^٢ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٥٢ .

^٣ - هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي أبو بكر الباقلاني البصري ، أشعري ، سكن بغداد وله تصانيف في مذهبه ، انتهى عليه ابن تيمية ، توفي سنة ٤٠٣ هـ [الأعلام (١٧٦/٦)] .

الاستطاعة قبل الفعل لكان يقول : قد جعلتك مقيماً ، ولم يكن لسؤاله معنى ، لأنه سئل في شيء قد أعطيه وهو قادر عليه . و أيضاً قوله تعالى : { إياك نعبد وإياك نستعين } [الفاتحة : ٥] . فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل لم يكن للسؤال فيها معنى ، ولأن القدرة الحادثة لو تقدمت على الفعل لوجد الفعل بغير قدرة ، لأنها عرض ، والعرض لا يبقى ، ولا يصح أن يوجد بعد الفعل ، وأيضاً لأنه لا يكون فاعلاً من غير قدرة ، فلم يبق إلا أنها مع الفعل ^١ .

بل لقد صرح بعض المتأخرين منهم أن العبد مجبور في جميع أفعاله ^٢ ، إلا أن جمهورهم قالوا بأن للعبد كسباً وهو ليس مجبوراً على فعله ، بل مكتسب لأفعال من طاعة ومعصية لأن الله تعالى يقول : { لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت } [البقرة : ٢٨٦] أي من ثواب الطاعة وعقاب المعصية ^٣ ، فالأشاعرة أخرجوا مصطلحاً جديداً وهو اقتران الفعل الذي يحدثه العبد بفعل الله جل وعلا ... فالفعل فعل الله والعبد حصل له العمل ، لكن النتيجة هي الكسب ، فالعبد في الظاهر يعمل باختياره ولكنه في الباطن مفعول به ... وهذا القول في ظاهره يرجع إلى الجبر ، فالكسب عندهم عبارة عن اقتران المقذور بالقدرة الحادثة ، من أن يكون لها أثر فيه ، وعليه فما دام العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل ، فالزعم بأنه كاسب وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له ، فإنه

^١ - الإنباف ص٤٦ - ٤٧ وانظر المواقف في علم الكلام (١٥٣) ورسالة التوحيد ٧٥ .

^٢ - كما قرره الأبي في المواقف ص ٣٢٤ ، وهو من أهم كتبهم كما يقول المحمود في رسالته عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة.

^٣ - الإنباف ص ٤٥ .

لا يمكن أن يوجد فرق بين الفعل الذي نفي عن العبد والكسب الذي أثبت له .

بل لقد شنع المعتزلة على الأشاعرة في قولهم هذا حيث إنه يرجع في حقيقته إلى الجبر فهم يفرقون بين الفعل والكسب فالعبد عندهم مجرد مكتسب للفعل ، والفاعل للفعل على الحقيقة هو الله وليس العبد ، فمثلاً لو وقع الكذب من العبد فإنهم يرون أن الفاعل للكذب حقيقة هو الله ، والعبد إنما يسمى كاذباً لأن الكذب قام به وفعل به ، وهكذا الحركة وسائر الأفعال^١ .

وقد اختلفت تعريفاتهم للكسب ، ولكن المرجع في هذا ما رآه الأشعري حيث عرفه بقوله : [أن يقع الشيء بقدرة محدثة فيكون كسباً لمن وقع بقدرته]^٢ كما أنه يرى أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل وليس للعبد استطاعة وقدرة قبله ، وهذه الاستطاعة والقدرة هي التي بها يتحقق الفعل وأن الإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره لأنه يكون تارة مستطاعاً وتارة عاجزاً كما يكون تارة عالماً وتارة غير عالم ، فوجب أن يكون مستطاعاً بمعنى هو غيره .. لأنه لو كان مستطاعاً بنفسه ، أو بمعنى يستحيل مفارقتة له لم يوجد إلا وهو مستطاع ، صح وثبت أن استطاعته غيره .

وزعمه هذا يرجع إلى كون الفعل لا يخلو أن يكون حادثاً مع الاستطاعة في حال حدوثها أو بعدها ، فإذا كان حادثاً معها في حال حدوثها فقد صح أنها مع الفعل للفعل وإن كان حادثاً بعدها ، وقد دلت

^١ - اللمع للأشعري ص ٧٢ وما بعدها .

^٢ - المقالات ٥٢٤ ، وانظر شرح جوهرة التوحيد ص (٢١٩) ، مجموع الفتاوى (١٢٨/٨) منهاج السنة (١٢/٣) .

الدلالة على أنها لا تبقى وجب حدوث الفعل بقدرة معدومة ولو جاز ذلك لجاز أن يحدث العجز بعدها فيكون الفعل واقعاً بقدرة معدومة ، ولو جاز أن يفعل في حال هو عاجز بقدرة معدومة لجاز أن يفعل بعد مائة سنة من حال حدوث القدرة ، وإن كان عاجزاً في المئة سنة كلها بقدرة عدمت من مائة سنة وهذا فاسد^١ .

وقد استدل لقوله هذا بعدة أدلة منها قوله تعالى عن الخضر لموسى: { إنك لن تستطيع معي صبراً } [الكهف : ٦٧] فلما لم يصبر دل على أنه لم يكن مستطيعاً للصبر .

كما يستدل بالآيات التي تنفي الاستطاعة عن بعض العباد كما في قوله تعالى : { ما كانوا يستطيعون السمع } [هود : ٢٠] وقوله جل وعلا : { وكانوا لا يستطيعون سمعاً } [الكهف : ١٠١] .

وللرد عليهم لابد من تبين سبب منشأ الخلاف وهو عدم التفريق بين ما ينسب إلى الله وبين ما ينسب إلى الخلق أو قاعدة التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول الذي سبق توضيحها عند الرد على الجهمية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : [والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم عليه من نفي الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم في أن كلام الله غير مخلوق ثم قال : [واستطالوا عليهم بذلك في مسألة القدر واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب

^١ - انظر بسط هذه الأقوال في اللمع ص ٩٢ وما بعدها ، وانظر الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ١٠٤ وما بعدها ، الأنصاف ٤٦ ، شرح جوهرة التوحيد (١٠٤) .

العالمين دون العبد ، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له فإنه لا يعقل من حيث
تعلق القدرة بالمقدور وفرق بين الكسب والفعل ولهذا صار الناس
يسخرون بمن قال هذا و يقولون : ثلاثة أشياء لا حقيقة لها : طفرة
النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري [١] .

ولاشك أن قولهم بأن الخلق هو المخلوق والفعل هو المفعول كان
سببه قولهم بالحدوث وخشية أن يقولوا بحلول الحوادث بالله تعالى ..
فاجروا قاعدتهم في عدم التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول
فقالوا : ما يقع من أفعال العباد هو بعينه خلق الله وهو بعينه فعل الله على
الحقيقة لأن صفة الخلق هو ما يخلقه في غيره وصفة الفعل هو ما يفعله
في غيره فالخالق والفاعل الحقيقي لكل أفعال العباد هو الله لا فاعل لها
سواه ٢ . وبهذا يظهر خللهم إلى ما ذهبوا إليه .

أما الرد التفصيلي على أقوالهم فعلى ما يلي :

١ - اختلافهم في نظرية الكسب فيما بينهم يدل على عدم استقرار
القول عندهم بل هو موضع خلاف حتى عند بعض المتعاصرين
منهم رغم اتحاد المذهب وهذا دليل على عدم وضوحه عندهم ،
بل أقروا بصعوبته وأنه غامض ٣ .

٢ - تصريح بعضهم بالجبر لأن نظرية الكسب في حقيقتها تؤول إلى
الجبر كما ذكرت سابقاً عن بعضهم ٤ . فإذا تقرر هذا منهم دل

١- مجموع الفتاوى (١٢٨/٨ وما بعدها) وانظر (١١٩/٢) ، منهاج السنة (٣٢٢/١) .

٢- الإنصاف (٢٨) الاقتصاد في الاعتقاد (١٩) الإرشاد (٣٩) .

٣- طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٥/٣) .

٤- المواقف ص ٣٢٤ ، وقال بهذا الغزالي ، انظر المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١١٩) ، وبه قال الرازي كذلك

في المحصول في أصول الفقه (٣٨٠/١) .

على بطلان قولهم لأنهم ذهبوا إلى القول بالجبر لعدم استقامة قولهم بالكسب بتعريفهم السابق .

٣- هذا الكسب الذي أثبتوه ليس له حقيقة تعقل ، لأنهم فسروه بأنه عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة ، وقالوا : الخلق هو المقدور بالقدرة القديمة . وما دام العبد ليس بفاعل ، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل فالزعم بأنه كاسب ، وتسمية فعله كسباً لا حقيقة له ، لأن القائل بذلك لا يستطيع أن يوجد فرقاً بين الفعل الذي نفاه عن العبد ، والكسب الذي أثبتته له ^١ .

وقد رد عليهم شيخ الإسلام بأمور منها [لا فرق بين هذا الكسب وبين سائر ما يحدث في غير محل القدرة مقارن لها إذ اشتراك الشئيين في زمانهما ومحلها لا يوجب كون أحدهما له قدرة على الآخر كاشتراك العرضين الحادثين في محل واحد في زمان واحد ، بل قد يقال ليس جعل الكسب قدرة والقدرة كسباً بأولى من العكس إذا لم يكن إلا مجرد المقارنة في الزمان والمحل] ^٢ . [وأن هذا القول منهم لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك ، فإن فعله وأحداثه وعمله وصنعه هو أيضاً مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة] ثم قال رحمه الله [وأيضاً فإنه فرق لا حقيقة له ، فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه ، وهو مبني على أصليين : إن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه ، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم ، وأكثر العقلاء من المسلمين

^١ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣٤٢/٣) وانظر شفاء العليل (١/٣٦٧) .

^٢ - الصفدية (١/١٥١) .

وغيرهم على خلاف ذلك ، والثاني أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في كل وجودها ، ولا يكون شيء من مقدورها خارجاً عن محلها وفي ذلك نزاع طويل [١] .

٤ - الفعل ينسب إلى فاعله ويعود إليه حكمه ، فمن فعل القبائح نسبت إليه ومن فعل الخيرات نسبت إليه ، وإذا لم تنسب إليه لأنه لم يفعلها فهل تنسب القبائح إلى الله تعالى ... قال شيخ الإسلام [من المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل ومن فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم] [٢] .

٥ - استدلالهم بالآيات التي تنفي الاستطاعة تحمل على الاستطاعة المنفية وهي نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة فقول صاحب موسى : { إنك لن تستطيع معي صبراً } [الكهف : ٦٧] المراد منه حقيقة قدرة الصبر لا أسباب الصبر وآلاته ، فإن تلك كانت ثابتة له ، إلا ترى أنه عاتبه على ذلك عند قوله : { ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً } [الكهف : ٧٢] ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل ، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل ، لاشتغاله بغير ما أمر به أو شغله إياها بصد ما أمر به [٣] .

¹ - مجموع الفتاوى (١١٩/٨) وانظر موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٦٣٣/٢) .

² - مجموع الفتاوى (١١٩/٨ ، ١٢٨) وانظر النبوات (٤٦١/١ ، ٥٨١) .

³ - شرح الطحاوية (٦٣٥/٢) بتصرف يسير .

٦- أما الرد عليهم بالنقل ، فالقرآن الكريم والسنة مملوئان بالأدلة الدالة على إثبات أن للعباد قدرة واستطاعة على أفعالهم وأن لهم مشيئة واختياراً .

مما تقدم تبين لنا أن الأشاعرة مع موافقتهم لأهل السنة في أن الله خلق أفعال العباد إلا أنهم خالفوهم في الجانب الآخر وهو ما يخص العبد الفاعل حيث عادوا إلى الجبر وحاموا حوله ثم أوجدوا نظرية الكسب وجعلوا الاستطاعة مع الفعل ولايجوز أن تتقدمه^١ .

^١ - في بسط الرد عليهم انظر أيضا ، أفعال العباد للحميدي ص١٩٨ وما بعدها .

المبحث الرابع :

قول الماتريدي في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها :

قالت الماتريدي بخلق الله لأفعال العباد ولكنهم حاولوا التوسط بين قول المعتزلة وقول الجبرية بالنسبة لعلاقة العباد بأفعالهم حيث قالوا: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي كسب من العباد .

قال الماتريدي : [إن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب والله من طريق الخلق]¹ . إلا أن الملاحظ من كلامهم أنهم جعلوا للعباد إرادة غير مخلوقة لله تعالى وهي مبدأ الفعل ، فالعباد على مذهبهم يتصرفون بمبادئ أفعالهم باستقلال تام كما يشاؤون ، وخلق الله تعالى لأفعالهم إنما هو تبع لإرادتهم غير المخلوقة ، وهذا القول منهم قريب لقول المعتزلة .

أما رأيهم في الاستطاعة فقد كان وسطاً بين الفرق الماضية ، فاثبتوا الاستطاعة قبل الفعل ومعه ، قال الماتريدي في معرض حديثه عن القدرة [أنها على قسمين : أحدهما : سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال ، والثاني : معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل ، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه]² . قال التفتازاني : [والاستطاعة مع الفعل خلافاً للمعتزلة وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات ، فإن قصد فعل الخير خلق الله قدرة فعل الخير ، وإن قصد فعل الشر ، خلق الله تعالى قدرة فعل الشر ، فكان هو المضيع لقدرة فعل الخير ،

¹ - التوحيد ص (٢٢٨) .

² - المرجع السابق ص ٢٥٦ .

فيستحق الذم والعقاب .. ويقع هذا الاسم (يعني لفظ الاستطاعة) على سلامة الأسباب والآلات والجوارح .. وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة [١] .

قال أبو المعين النسفي ^٢ [ثم الاستطاعة والطاقة والقدرة والقوة ، إذا أضيفت إلى العبد يراد بها كلها معنى واحد في مصطلح أهل الأصول . ثم الاستطاعة عندنا قسمان : أحدهما : سلامة الأسباب والآلات وصحة الجوارح والأعضاء ، وهي المعينة بقوله تعالى : { والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا } [آل عمران : ٩٧] . والثانية : الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة ، التي يتهياً بها الفعل ، وهي المعينة بقوله تعالى : { ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون } [هود : ٢٠] ألا ترى أن الله تعالى قد ذمهم بذلك ، والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة عند وجود سلامة الأسباب ، وصحة الآلات ، لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات ، لأن انتفاء تلك الاستطاعة لا يكون بتضييعه بل هو في ذلك مجبور ، فلم يلحقهم الذم بالامتناع عن الفعل عند انتفائها ... والاستطاعة الثانية عرض ، تحدث عندنا مقارنة للفعل ...] ^٣ .

وبهذا يتضح أن الماتريديّة يوافقون أهل السنة في الاستطاعة مع مخالفتهم في بعض الأمور مثل إن إرادة العبد غير مخلوقة لله ، وقولهم إن الكسب هو تأثير قدرة العبد في صفة الفعل .

^١ - شرح العقائد النسفية ص ٦٠ - ٦١ باختصار .

^٢ - هو الإمام عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص النسفي ، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ ، فقيه حنفي ، له تصانيف بديعة ، توفي بسمرقند سنة (٥٣٧هـ) . [الإعلام (٦٠/٥)] وهو غير النسفي صاحب مدارك التنزيل .

^٣ - التمهيد للنسفي ٥٣ وما بعدها بتصرف يسير .

الفصل الثالث

رأي أهل السنة في الاستطاعة
وأدلتهم

ويشمل المبحثين التاليين :

- المبحث الأول: الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها .
- المبحث الثاني : علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق .

المبحث الأول :

الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم عليها :

الاستطاعة عند أهل السنة على قسمين :

١- استطاعة قبل الفعل وهي التي يوصف بها العبد وتستمر إلى أن يفعل وهي القدرة التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات ، وهي مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل المجوزة له وهي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس^١.

٢- استطاعة مع الفعل : وهذه تكون مع الفعل ولايجوز أن ينفك الفعل أو الفاعل عنها وهذه مقارنة يجب بها الفعل أي إذا وجدت الاستطاعة حصل الفعل دون تأخر وهذه الاستطاعة هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل ويحصل الثواب والعقاب ولايمكن أن يوجد الفعل أو يحصل إلا بثلاثة أشياء لها تعلق بهذه الاستطاعة .

أ- القدرة التامة على إيجاد الفعل فإذا لم يكن عند العبد قدرة على الفعل فلا يمكن أن يحصل الفعل ، فالأعمى لا يستطيع القراءة من الكتاب بأحرف معتادة معروفة .

ب- الإرادة الجازمة غير المترددة ، فلو لم يرد العبد إيقاع الفعل ولم يتقدم لفعله لم يحصل . فالكافر هو الذي لم يرد الإيمان

^١- مجموع الفتاوى (٣٧٣/٨) .

لنفسه إرادة جازمة ومع ذلك لو وجدت الإرادة دون باقي الأمور فلا يحصل الفعل .

ج- إرادة الله ومشيبته وتوفيقه لعبده بان يعينه على الفعل ويعدم العوارض .. فإذا وجدت هذه الأمور حصل الفعل .

وبهذا نقول إن فعل العبد لم يستقل بتحصيل النتيجة ، فالثواب الحاصل للعبد لم يستقل هو بتحصيل أسبابه ، فأثابه الله لعبده منة منه سبحانه وتعالى على عبده لأن أصل تحقيق الفعل لم يكن مجرداً باختيار العبد ، بل هناك أمر زائد هو منة الله تعالى وفضله وتوفيقه لعبده .

قال شيخ الإسلام رحمة الله [وفصل الخطاب أن الاستطاعة جاءت

في كتاب الله على نوعين :

الاستطاعة المشترطة للفعل وهي مناط الأمر والنهي كقوله تعالى :
{ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً } [آل عمران : ٩٧]
[وقوله تعالى : { فاتقوا الله ما استطعتم } [التغابن : ١٦] وقوله سبحانه :
{ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات } [النساء :
٢٥] الآية { فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم
يستطع فإطعام ستين مسكيناً } [المجادلة : ٤] وقوله :
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين } [البقرة : ١٨٤] . وقول النبي
صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين " صل قائماً فإن لم تستطع فقاعدا
، فإن لم تستطع فعلى جنب " ٢ .

¹ - قرأ ابن عباس بالأفراد (مسكين) وقرأ أهل المدينة والشام بالجمع (مساكين) ، (فتح القدير ٢٢٩/١) .

² - رواه البخاري في صحيحه ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب ، ح (١١١٧) ، (فتح الباري ٧٥٨/٢) .

فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب إلا يجب الحج إلا على من حج ، ولا يجب صيام شهرين إلا على من صام ولا القيام في الصلاة إلا على من قام، وكان المعنى : على الذين يصومون الشهر طعام مسكين ، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخيرين بين الصيام والإطعام في شهر رمضان .

والاستطاعة التي يكون معها الفعل ، قد يقال هي المقترنة بالفعل الموجبة له - وهي النوع الثاني - وقد ذكروا فيها قوله تعالى : { الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكري وكانوا لا يستطيعون سمعاً } [الكهف : ١٠١] وقوله تعالى : { يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون } [هود : ٢٠] ونحو ذلك قوله تعالى : { إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى الأذقان فهم مقمحون * وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون } [يس : ٨ - ٩] .

فإن الاستطاعة المنفية هنا - سواء كان نفيها خبراً أو ابتداءً - ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي فإن تلك إذا انتفت انتفى الأمر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب ، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون ، فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله : { فاتقوا الله ما استطعتم } [التغابن : ١٦]^١ [فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى ، ولم يعاقب من لم يتق ! وهذا معلوم الفساد]^٢ .

^١ - مجموع الفتاوى (٢٩٠/٨ وما بعدها) وانظر (١٣٣/٨ ، ٣٩٠ ، ٤٤٠) ودرء التعارض (٣٦/١) .

^٢ - شرح الطحاوية (٦٣٤/٢) .

قال الإمام ابن أبي العز^١ في شرح الطحاوية [والذي قاله عامة أهل السنة : إن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي ، وهذه قد تكون قبله ، لا يجب أن تكون معه ، والقدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل ، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة ... وأهل السنة والجماعة متفقون على أن الله على عبده المطيع نعمة دينية ، خصه بها دون الكافر ، وأنه أعانه على الطاعة إعانه لم يعن بها الكافر ، كما قال تعالى : { ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون } [الحجرات : ٧] . فالقدرية يقولون : هذا التحبيب والترزين عام في كل الخلق ، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق ، والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن ، ولهذا قال : { أولئك هم الراشدون } [الحجرات : ٧] . والكفار ليسوا راشرين ، (ثم قال بعد ذلك) والصواب : أن القدرة نوعان كما تقدم : نوع مصحح للفعل ، يمكن معه الفعل والترك ، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي ، وهذه تحصل للمطيع والعاصي وتكون قبل الفعل ، وهذه تبقى إلى حين الفعل ، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض ، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول : إن الأعراض لا تبقى زمانين ، وهذه قد تصلح للضدين ، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة ، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة وضد هذه العجز^٢ .

ولتوضيح ما سبق أقول إن الاستطاعة بنوعها التي قبل الفعل والتي مع الفعل لا بد من النظر في النصوص التي تذكرها ، فالمثبت منها

^١ - هو الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي ، عالم فقيه ، له تصانيف كثيرة ، ناله أذى كثير من ذوي السلطان ، توفي سنة (٧٩٢هـ) [الأعلام (١٢٩/٥)] .

^٢ - شرح الطحاوية (٦٣٣/٢) وما بعدها باختصار .

غير المنفي ، فالاستطاعة المثبتة في مثل قوله تعالى : { من استطاع إليه سبيلاً } [آل عمران : ٩٧] وكما في قوله سبحانه : { فاتقوا الله ما استطعتم } [التغابن : ١٦] تتعلق بسلامة الآلات والتمكن من الفعل وزوال العوارض .

أما الاستطاعة المنفية كما في قوله تعالى : { ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون } [هود : ٢٠] فالمنفي هنا ليست الآلة ولكن ما يكون مع الفعل من الخير والتوفيق للنفع والدلالة عليه .

ثم إن الاستطاعة المرادة في الشرع ليست الاستطاعة الكونية بل المراد الاستطاعة الشرعية فالاستطاعة الكونية أخص من الاستطاعة الشرعية، فقد يكون المرء مستطيعاً كوناً ولكنه غير مستطيع شرعاً .. فمثلاً المريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه ، وإن كان قد يسمى مستطيعاً ، فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل ، بل ينظر إلى لوازم ذلك ، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجعة لم تكن هذه استطاعة شرعية .

ومع ذلك فلو وجدت هذه الاستطاعة وبقيت إلى حين الفعل ، فهذا لا يكفي في وجود الفعل ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل ، بل لابد من إحداث إعانة أخرى تقارن ، مثل جعل الفاعل مريداً ، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرته وإرادة ، والاستطاعة المقارنة يدخل فيها الإرادة الجازمة بخلاف المشروطة في التكليف فإنه لا يشترط فيها الإرادة فالله تعالى يأمر بالفعل من لا يريد ، لكن لا يأمر به من لو أراد لعجز عنه ^١.

^١ - شرح الطحاوية (٦٣٨/٢) يتصرف وانظر مجموع الفتاوى (٣٧٣/٨ ، ١٣٠ ، ٢٩٠) وانظر شفاء العليل (٣٦٤/١) .

أما لفظ الكسب عند أهل السنة فهو لفظ وارد في الكتاب والسنة، وقد أضيف إلى القلب كما في قوله سبحانه : { ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم } [البقرة : ٢٢٥] . ويضاف إلى العبد كما قال سبحانه { بما كنتم تكسبون } [الأعراف : ٣٩] وقوله تعالى : { وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت } [الأنعام : ٧٠] وهناك كسب يراد به كسب المال والتجارة وهو في حقيقته كسب للعبد .

قال الإمام الطحاوي^١ رحمه الله في عقيدته : [وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد] قال الشارح (أثبت للعباد فعلاً وكسباً وأضاف الخلق إلى الله تعالى . والكسب : هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفع أو ضرر كما قال تعالى : { لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت } [البقرة : ٢٨٦]^٢ .

ومرادي من إيراد هذا الكلام بعد تحقيق القول في الاستطاعة تأكيد حقيقة الكسب الذي أثبته الطحاوي رحمه الله وأنه يحمل على قول أهل السنة وليس على مراد الأشاعرة .

وخلاصة ما قيل أن الاستطاعة عند أهل السنة على نوعين :
الأول : استطاعة بمعنى الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات وتكون قبل الفعل وهي التي يتعلق بها الأمر والنهي ، وأدلتها كثيرة منها : { والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً } [آل عمران : ٩٧]
وقوله تعالى : { فاتقوا الله ما استطعتم } [التغابن : ١٦] .

^١ - هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الطحاوي نسبة إلى قرية طحا ، ولد سنة (٢٣٩) له اهتمامات علمية كثيرة ورحلات عديدة ومصنفات متنوعة حنفي المذهب ، توفي رحمه الله (٣٢١ هـ) [شذرات الذهب ٢/٢٨٨] .

^٢ - شرح الطحاوية (٦٥٢/٢) .

الثاني : الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل وتكون مع الفعل وأدلتها كثيرة منها قوله سبحانه : { ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبراً } [الكهف : ٨٢] وقوله تعالى : { ما كانوا يستطيعون السمع } [هود : ٢٠] .

المبحث الثاني :

علاقة الاستطاعة بتكليف مالا يطاق :

مسألة التكليف بما لا يطاق مسألة حادثة ابتدئها بعض المبتدعة قال شيخ الإسلام : [القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم]^١ ، وقال رحمه الله : [وليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف مالا يطاق ، كما أنه ليس فيهم من أطلق القول بالجبر]^٢ .

وهذه المسألة لها علاقة بالاستطاعة ، فعند تعريف الاستطاعة قلنا إنها الطاقة ، أي أن هذه الطاقة لها حد معين وقدرة وحدود .. فهل يكلف الله العبد فوق هذه الطاقة أي فوق استطاعته ؟ وهل هذا التكليف ممتنع عادة ؟ أو هو مستحيل أصلاً ؟ هذا هو مدار الحديث في هذا المبحث وهو الذي حصل فيه الخلط بين الناس .. والسبب يرجع إلى عدم التفريق بين أمرين وهما ما يرجع إلى الفعل المأمور به وما يرجع إلى جواز الأمر بالشيء فالأول منهما يتعلق بالقضاء والقدر ، والثاني يتعلق بالأمر والنهي . قال شيخ الإسلام عن سبب الخلط في هذا الأمر أنه من [جعل القسمين قسماً واحداً وادعى تكليف مالا يطاق لوقوع بعض الأقسام التي لا يجعلها عامة الناس من باب ما لا يطاق والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل

^١ - درء تعارض العقل والنقل (٦٥/١) وانظر الفتاوى (٣١٨/٢ - ٣٢٦) .

^٢ - الفتاوى (٤٦٩/٨) وانظر نقل الإجماع (٤٧٩/٨) .

الأمر والنهي وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر ، ثم إنه جعل هذا القسم مستلزماً لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر ، وذلك من الأقيسة التي اتفق المسلمون بل وسائر أهل الملل ، بل وسائر العقلاء على بطلانها ، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله : إن القدرة مع الفعل ، أو إن الله علم أنه لا يفعل وقد كلفه .. وهذا تكليف مالا يطاق على العاجز الذي لو اراد الفعل لم يقم عليه - فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً ودينياً ، وذلك من مثرات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية [١] .

وقد اختلفت أقوال الفرق في هذه المسألة على ما يلي :

- ١- مذهب الجهمية الجبرية ومن سار معهم فقد قالوا بجواز تكليف ما لا يطاق مطلقاً كتكليف الزمن (الذي به عاهة) أن يسير وتكليف الأعمى أن يقرأ وغيرهم ٢ .
- ٢- مذهب المعتزلة عدم جواز تكليف مالا يطاق ، حيث منعه لقبحه عقلاً وهذا القول عندهم مبني على رأيهم في الاستطاعة حيث سبق أنهم يرون الاستطاعة قبل الفعل فقط حتى يتحقق التكليف ، أما القدرة المقارنة للفعل فلا يقرون بها لأنها تقتضي أن نقول بأن تكليف الكافر أن يؤمن تكليفاً له بما لا يطاق ، إذ لو أطاقه لوقع منه ، فإذا لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه ٣ . وهذا الرأي منهم مبناه على أحد أصولهم الخمسة وهو العدل ، فالله تعالى إذا كان قد كلف العباد ، ورتب الثواب

¹ - درء التعارض (٦٤/١ ما بعدها) وانظر الفتاوى (٢٩٤/٨ ، ٤٣٧ ، ٤٦٩) . والنوبات (٤٧٥/١) .

² - الفتاوى (٢٩٧/٨) .

³ - آراء المعتزلة الأصولية ٢٩١ وما بعدها .

والعقاب على ذلك ، فلا بد أن يمكن عباده من التكليف ،
ويقدرهم عليه وإلا فإنه يكلفهم ما لا يطيقون وهذا لا يجوز عليه
سبحانه، كما أن تكليف ما لا يطاق قبيح ، والله لا يفعل القبيح^١ .
٣- ذهب الأشاعرة على اختلاف كبير بينهم إلى القول بجواز
تكليف ما لا يطاق إلا أنهم قسموه إلى ثلاث مراتب :

أ- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه ، أو لإرادته ذلك ، أو
لإخباره بذلك قالوا : وذلك جائز وواقع بالإجماع ، كمن مات
كافراً .

ب- ما أمكن في نفسه ، لكن لم يقع متعلقاً لقدرة العبد أصلاً ،
كخلق الجسم أو عادة ، كالصعود إلى السماء ، فهذا
يجوزونه وإن لم يقع بالاستقراء .

ج- أن يمتنع لذاته كالجمع بين الضدين ، وقلب الحقائق وهذا فيه
خلاف كبير بينهم فمنهم من جوزه ومنهم من منعه^٢ .

وقد استدلت الأشاعرة على جواز تكليف الممتنع عادة بأمر أبي
لهب بالإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن [وهذا غلط ، فإنه من أخبر
الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له
إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب ، كالذي يعاين الملائكة وقت
الموت لم يبق بعد هذا مخاطباً من جهة الرسول بهذين الأمرين
المتناقضين]^٣ . [فاحتجاجهم بقصة أبي لهب حجة باطلة ، فإن الله أمر

^١ - شرح الأصول الخمسة ص ١٣٣ ، ٣٩٦ ، ونظرية التكليف ٣٠١ .

^٢ - المواقف ص ٣٣١ ، الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١٢ وما بعدها . وانظر الفتاوى (٢٩٥/٨ ، ٢٩٨) (٣١٨/٣) وشرح
الطحاوية (٦٥٣/٢) .

^٣ - مجموع الفتاوى (٣٠٢/٨)

أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة ، فلما أصر وعاند استحق الوعيد
كما استحق قوم نوح حين قيل له : { إنه لن يؤمن من قومك إلا من قد
آمن } [هود : ٣٦] وحين استحق الوعيد أخبر الله بالوعيد الذي يلحقه ،
ولم يكن حينئذ مأموراً أمراً يطلب به منه ذلك ^١ .

٤- ذهب الماتريدية إلى موافقة المعتزلة فقالوا بعدم جواز تكليف ما لا
يطاق لأنه فاسد عقلاً ، ولعدم وجود القدرة التي هي مقتضى التكليف ^٢ .

٥- أما أهل السنة والجماعة فقد فصلوا المسألة على وجهين :

أحدهما : ما لا يقدر على فعله لاستحالته وهو نوعان :

أ- ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيوان وكلام
الأخرس .

ب- ما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين فهذان النوعان قد
اتفق حمله .

الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة ولا يجوز تكليفه ^٣ .
وثانيهما : ما لا يقدر عليه لا لاستحالته ، ولا للعجز عنه ، لكن لتركه
والاشتغال بوضده ، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفره ، فهذا جائز
خلافاً للمعتزلة لأنه واقع في الشريعة ولا يصح أن يطلق عليه أنه تكليف
ما لا يطاق ^٤ .

قال شيخ الإسلام [تكليف ما لا يطاق وهو على ضربين :

^١ - المرجع السابق (٤٣٨/٨) .

^٢ - التوحيد للماتريدي ص (٢٦٦) .

^٣ - مجموع الفتاوى (٣٠١/٨) .

^٤ - المرجع السابق (٣٠٢/٨ ، ٢٩٨ ، ٤٦٩) وانظر الموافقات لشاطبي (١٣١/٢ ، ٤٩٤) .

(أحدهما) : تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز ، وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام ، والأعمى الخط ونقط الكتاب وأمثال ذلك ، فهذا مما لايجوز تكليفه .. (والثاني) تكليف ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستحب التكليف كفرعون وأبي جهل وأمثالهم ، فهذا جائز^١ .

وعليه نقول إن تكليف ما لا يطاق فيه تفصيل كما سبق ولكن لا بد أن نعلم أن الله لا يكلف الفرد المؤمن فوق طاقته من جهتين .

١- جهة أصل التشريع ، فالله تعالى رحيم بعباده لا يكلفهم إلا ما يطيقون كما قال سبحانه : { لا يكلف الله نفساً إلا وسعها } [البقرة : ٢٨٦] وقوله تعالى : { ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به } [البقرة : ٢٨٦] وقوله : { وما جعل عليكم في الدين من حرج } [الحج : ٧٨] ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة)^٢ ، ويقول : [لن يشاد الدين أحد إلا غلبه]^٣ .

٢- جهة التشريع المتوجه إلى الفرد بعينه ، فإنه لا يكلف المعين ما لا يطيق وإن أطاقه غيره ، فبعض التكاليف تسقط عن أفراد المؤمنين دون غيرهم لكلفتها عليهم وعدم قدرتهم على القيام بها إلا بمشقة يلحقهم معها الحرج . وهذه الجهة خلاف ما قاله القدرية من أن العبد لا يسعه ولا يقدر إلا على ما كلف أما ما

^١ - مجموع الفتاوى (٣٠١/٨ - ٣٠٢) وانظر القضاء والقدر للمحمود (٢٧٣) وما بعدها وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣٢٥/٣ وما بعدها) وشرح الطحاوية (٦٥٢/٢ وما بعدها) .

^٢ - رواه البخاري معلقاً في تراجم باب الدين يسر ، كتاب الإيمان ، ووصلة في الأدب المفرد [فتح الباري (١٢٦/٢)] .

^٣ - رواه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الدين يسر ، ح (٣٩) [فتح الباري (١٢٦/٢)] .

زاد فلا يقدر عليه ، وذلك لأنهم نظروا إلى أن الاستطاعة تكون مع الفعل كما يحمل قول الإمام الطحاوي في عقيدته [ولا يطبقون إلا ما كلفهم] على مراد أهل السنة من النظر إلى أصل التشريع ، وإلا فالعبارة موهمة¹ .

كما أن النصوص الواردة في التخفيف ورفع المشقة ترد هذا القول ، فالعبد قد يطبق أكثر مما كلف به ولكن الله برحمته خفف عنه .

¹ - شرح الطحاوية (٦٥٦/٢) وانظر الفتاوى (٤٣٩/٨) .

الخاتمة

وبعد ... فقد تبين لنا من خلال الصفحات الماضية موضوعاً مهماً متعلقاً بالقدر ألا وهو موضوع الاستطاعة ونستطيع أن نرصد أهم النتائج فيما يلي :

- ١- أن مراتب القدر التي أثبتها السلف أربعة هي العلم والكتابة والإرادة والخلق .
- ٢- أن الاستطاعة بمعنى القدرة والطاقة والتمكن، وإنها إما أن تكون قبل الفعل وهي في سلامة الآلات أو مع الفعل من نحو التوفيق والهداية والعون .
- ٣- أفعال العباد خلق الله تعالى على رأي سلف الأمة ومن وافقهم من الجهمية والأشاعرة والماتريدية خلافاً للمعتزلة الذين قالوا إن العبد هو الخالق لفعل نفسه ، وبناء على رأي كل فرقة في خلق أفعال العباد ظهر رأيهم في الاستطاعة .
- ٤- الجهمية نفوا الاستطاعة تماماً عن العبد لأنهم جعلوه مجبوراً على فعله ، وبالتالي ليس له قدرة ولا استطاعة .
- ٥- المعتزلة لما قالوا بخلق العبد لفعل نفسه جعلوا الاستطاعة واحدة وهي قبل الفعل ونفوا التي مع الفعل ليتساوى الناس في الفعل

والترك حسب زعمهم وحتى ينفوا عن الله تعالى الظلم في أقدار الطائع وخذلان العاصي .

٦- ذهب الأشاعرة إلى القول بأن الاستطاعة مع الفعل فقط لأنهم يرون أنها عرض فلو كانت قبل الفعل مع عدم الفعل عندها والعدم المستمر يستحيل أن يكون مقدوراً .

٧- قارب الأشاعرة الجبرية في رأيهم هذا فأحدثوا ما أسموه بالكسب ليفرقوا بين الفعل والكسب ، فالعبد مكتسب للفعل ، والفاعل حقيقة هو الله وهذا عين الجبر ولو أحدثوا خلافه من ألفاظهم .

٨- الماتريديّة يوافقون أهل السنة في أن الاستطاعة قسمين : قبل الفعل ومع الفعل ، ولكنهم يرون أن الكسب مجرد تأثير قدرة العبد في صفة الفعل .

٩- الاستطاعة عند أهل السنة نوعان : قبل الفعل وهي التي يوصف بها العبد وتستمر إلى أن يفعل وهي التي من جهة الصحة والتمكن وسلامة الآلات وهي مناط الأمر والنهي . ومع الفعل وهذه تكون مقارنة له لا تنفك عنه وهي التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق والهداية من الله تعالى .

١٠- تكليف ما لا يطاق لفظ حادث مبتدع له علاقة بالاستطاعة والقدرة ، وقد ذهب الطوائف المختلفة فيه كل مذهب وتوسط أهل السنة بالقول الحق وهو التفصيل ، فما كان ممتعاً عادة أو في نفسه فلا يصح التكليف به ، وما لا يقدر عليه لتركه والاشتغال بوضده فيجوز التكليف به .

هذا ما توصلت إليه في هذه الورقات فإن أحسنت فمن الله وحده وإن
أسأت فمن نفسي والشيطان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .
اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب
الآخرة

والحمد لله رب العالمين

كتبه

فهد بن عبد العزيز السنيدي

المراجع

القرآن الكريم .

[حرف الألف]

- ١- [الإسلام وفلسفة الحكم] محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط٢ [١٣٩٩ - ١٩٧٩م] .
- ٢- [أساس البلاغة] محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ط١ [١٤١٢هـ - ١٩٩٢م] .
- ٣- [أصول الدين] عبد القاهر طاهر البغدادي ، دار الفنون ، تركيا ، ط١ [١٣٤٦هـ] .
- ٤- [الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار] يحيى بن أبي الخير العمراني مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط١ [١٤١٩هـ - ١٩٩٩م] تحقيق د. سعود بن عبد العزيز الخلف.
- ٥- [ابن رجب الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة] علي بن عبد العزيز الشبل ، مجموعة التحف النفائس ، الرياض ، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م] .
- ٦- [اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث] د. محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار إيلاف ، الكويت ، ط١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م] .

- ٧- [ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف]
د. عبد الله بن سليمان الغفيلي دار المسير ، الرياض ، ط ١
[١٤١٨هـ - ١٩٩٨م] .
- ٨- [الإعلام] خير الدين الزركلي ، دار العلم ، بيروت ، ط ١٢
[١٩٩٧م] .
- ٩- [الإيمان بالقضاء والقدر] محمد بن إبراهيم الحمد ، دار ابن
خزيمة ، الرياض ، ط ٣ [١٤١٩هـ - ١٩٩٨م] .
- ١٠- [الإبانة عن أصول الديانة] أبو الحسن علي الأشعري ، دار
النفائس بيروت ، ط ١ ، [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] حققه :
عباس صباغ .
- ١١- [الاقتصاد في الاعتقاد] أبو حامد محمد الغزالي ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ط ١ [١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م] .
- ١٢- [الإنصاف] أبو بكر بن الطيب الباقلاني ، مكتبة الخانجي ،
القاهرة ، ط ٣ ، [١٤١٣هـ - ١٩٩٣م] حققه : محمد زاهد
الكوثري .
- ١٣- [الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة]
عبد الله بن محمد بن بطه ، دار الراية ، الرياض ، ط ١
[١٤١٥هـ] تحقيق : عثمان عبد الله آدم الأثيوبي .
- ١٤- [آراء المعتزلة الأصولية] علي بن سعد الضويحي ، مكتبة
الرشد ، الرياض ، ط ٢ [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م] .

١٥- [الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد] أبو الحسين عبد الرحيم الخياط ، مكتبة الثقافة القاهرة، ط ١ ، راجعه : محمد حجازي .

[حرف الباء]

١٦- [بدائع الفوائد] ابن قيم الجوزية ، دار الخير ، بيروت ، ط ١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] تحقيق معروف مصطفى رزيق وآخرون .

[حرف التاء]

١٧- [تاج العروس من جواهر القاموس] محب الدين الزبيدي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] تحقيق : علي شيري .

١٨- [تفسير القرآن العظيم] الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير ، مكتبة دار السلام ، ط ١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] .

١٩- [توضيح بعض المصطلحات العلمية في شرح العقيدة الطحاوية] د. محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار إيلاف ، الكويت ، ط ١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م] .

٢٠- [التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع] محمد بن أحمد الملطي الشافعي ، رمادي النشر ، الدمام ، ط ١ [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م] حققه يمان بن سعد الدين الميادين .

٢١- [توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم] ، أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، [١٤٠٦هـ - ١٩٨٦] .

- ٢٢- [التعريفات] علي بن محمد بن علي الجرجاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ [١٤١٣هـ - ١٩٩٢م] حققه : إبراهيم الأبياري .
- ٢٣- [تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف] يوسف المزي ، دار الغرب ، بيروت ، ط ١ [١٩٩٩م] تحقيق : بشار عواد معروف .
- ٢٤- [التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية] فخر الدين بن الزبير المحسن ، مكتبة الرشدة ، الرياض ، ط ١ [١٤٢٠- ١٩٩٩م] .
- ٢٥- [التوحيد] محمد بن محمد الماتريدي ، دار المشرق ، بيروت ، دون تاريخ . تحقيق : فتح الله خليف .
- ٢٦- [تفسير الطبري] محمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] .
- ٢٧- [تثبيت دلائل النبوة] عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، دار العربية ، بيروت ، ط ١ [١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م] حققه : عبد الكريم عثمان .
- ٢٨- [التمهيد في أصول الدين] ، عمر بن محمد النسفي ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ط ١ [١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م] تحقيق : عبد الحي قابيل .

[حرف الجيم]

٢٩- [الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية] جمعه : محمد عزيز شمس وعلي العمران ، دار عالم الفوائد ، الرياض ، ط ١ [١٤٢٠هـ-] .

٣٠- [الجامع لأحكام القرآن] محمد بن أحمد القرطبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] حققه : عبد الرزاق المهدي .

[حرف الحاء]

٣١- [الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى] محمد ربيع هادي المدخلي ، مكتبة لينه ، ومشهور ، ط ١ [١٤٠٩هـ - ١٩٨٨] .

[حرف الدال]

٣٢- [درء تعارض العقل والنقل] أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٧م] ضبطه : عبد اللطيف عبد الرحيم .

٣٣- [الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة] أحمد بن علي بن حجر ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ط ٢ [١٣٨٥ - ١٩٦٥] تحقيق . محمد سيد جاد الحق .

[حرف الراء]

٣٤- [رسالة التوحيد] محمد عبده ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط ٥ [١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م] .

٣٥- [رسائل العدل والتوحيد] أبو الحسين البصري وآخرون ، دار الهلال ، القاهرة ، [١٣٩١هـ - ١٩٧٩م] تحقيق د. محمد عمارة .

[حرف الزاي]

٣٦- [زاد المسير في علم التفسير] عبد الرحمن بن علي الجوزي ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، [١٤١٤هـ - ١٩٩٤م]
اعتنى به : أحمد شمس الدين .

[حرف السين]

٣٧- [سير أعلام النبلاء] محمد بن أحمد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط ١١ ، [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م] حققه : شعيب
الأرنؤوط .

٣٨- [شرح العقيدة الطحاوية] لابن أبي العز الحنفي ، مؤسسة
الرسالة ، بيروت ط ٢ [١٤٠٨هـ - ١٩٩٨] تحقيق : د. عبد
الله التركي وشعيب الأرنؤوط .

٣٩- [شذرات الذهب في أخبار من ذهب] عبد الحي بن أحمد
العكبري ، دار ابن الكثير ، دمشق ، ط ١ [١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م] تحقيق محمود الأرنؤوط .

٤٠- [شرح جوهرة التوحيد] إبراهيم بن محمد البيجوري ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ [١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م] .

٤١- [شرح العقائد النسفية] مسعود بن عمر التفتازاني ، مكتبة
الكلية الأزهرية ، القاهرة ، ط ١ [١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م]
حققه : أحمد حجازي السقا .

٤٢- [شفاء العليل] ابن القيم الجوزية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،
ط ١ [١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م] تحقيق : عمر الحفيان .

[حرف الصاد]

٤٣- [صفة الصفوة] جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ [١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م] .

٤٤- [الصواعق المرسله على الجهمية والمعطله] ابن قيم الجوزية، دار العاصمة ، الرياض ، ط ٢ [١٤١٢هـ - ١٩٩٢م]

تحقيق : د. علي بن محمد الدخيل الله .

٤٥- [صحيح مسلم بشرح النووي] الإمام محي الدين النووي ، دار

المعرفة ، بيروت ، ط ٤ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] تحقيق : خليل مأمون شيحا .

[حرف الطاء]

٤٦- [طبقات الشافعية الكبرى] تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار

إحياء الكتب العربية ، بيروت ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو وآخرون .

[حرف العين]

٤٧- [عقيدة السلف وأصحاب الحديث] أبو عثمان إسماعيل

الصابوني، دار العاصمة ، الرياض ط ٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) تحقيق : ناصر بن عبد الرحمن الجديع .

٤٨- [العقل والحرية - دراسة في فكر القاضي عبد الجبار

الهمذاني] د. عبد الستار الراوي ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ط ١ [١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م] .

٤٩- [العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون] علي بن حسن

عبد الحميد ، مكتبة الغرباء المدينة المنورة ، ط ١ [١٤١٣هـ - ١٩٩٣م] .

[حرف الفاء]

٥٠- [الفرق بين الفرق] عبد القاهر طاهر البغدادي ، دار المعرفة، بيروت ، ط ١ ، [١٤١٥هـ - ١٩٩٤م] اعتنى به : إبراهيم رمضان .

٥١- [فتح الباري شرح صحيح البخاري] أحمد بن علي بن حجر ، دار السلام ، الرياض ، ط ١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] مراجعة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله .

٥٢- [في علم الكلام - دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين] د. أحمد محمود صبحي. مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية [١٩٧٨] .

٥٣- [فتح القدير] محمد بن علي الشوكاني ، عالم الكتب ، دون تاريخ طباعة .

٥٤- [الفصل في الملل والأهواء والنحل] علي بن أحمد بن حزم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ [١٤١٦هـ - ١٩٩٦م] اعتنى به : أحمد شمس الدين .

[حرف القاف]

٥٥- [القاموس المحيط] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ [١٤١٩هـ - ١٩٩٨م] .

٥٦- [القضاء والقدر] د. عبد الرحمن بن صالح المحمود ، دار الوطن ، الرياض ، ط ٥ [١٤١٨هـ - ١٩٩٧م] .

٥٧- [القضاء والقدر] د. عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الأردن ط ٣ [١٤١٥هـ - ١٩٩٥م] .

[حرف الكاف]

٥٨- [كتاب القدر] جعفر بن محمد الغريابي ، أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، [١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م] حققه : عبد الدين حمد المنصور .

٥٩- [كتاب القضاء والقدر] أحمد بن الحسين البيهقي ، مكتبة العبيكان ، ط ١ ، [١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م] تحقيق : محمد بن عبد الله العامر .

[حرف اللام]

٦٠- [اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع] علي بن إسماعيل الأشعري ، مطبعة مصر الدولية ، تحقيق ، حموده غرابة .

٦١- [لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة] أبو المعالي عبد الملك الجويني ، المؤسسة المصرية للنشر ، مصر ، ط ١ [١٣٨٥ - ١٩٦٥] . تحقيق : فوقيه حسين محمود .

٦٢- [لسان العرب] جمال الدين محمد بن منظور ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

[حرف الميم]

٦٣- [المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة] جمع . عبد الإله سلمان الأحمد ، دار طيبة ، الرياض ، ط ٢ [١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م] .

٦٤- [منهج الحافظ بن رجب في العقيدة] علي بن عبد العزيز الشبل ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية ، الرياض .

٦٥- [منهج الشهر ستاني في كتابة الملل والنحل] محمد بن ناصر السحيباني ، دار الوطن ، ط ١ [١٤١٧ هـ] .

- ٦٦- [معجم المؤلفين] محمد رضا كحالة ، دار إحياء التراث ، بيروت ، (المعجم الوسيط) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، [١٣٩٢هـ] .
- ٦٧- [مختار الصحاح] محمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، [١٩٨٨م] .
- ٦٨- [المفردات في غريب القرآن] الحسن بن محمد الأصفهاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م] تحقيق: محمد خليل عيثاني .
- ٦٩- [مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية] جمع عبد الرحمن بن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .
- ٧٠- [معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول] حافظ بن أحمد الحكيمي دار ابن القيم ، الدمام ، ط ٣ [١٤١٥هـ - ١٩٩٥م] تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر .
- ٧١- [الموسوعة الفقهية] وزارة الأوقاف ، الكويت ، ط ٢ [١٤٠٤-١٩٨٣] ذات السلاسل - الكويت .
- ٧٢- [موسوعة في الفقه الإسلامي (وموسوعة جمال)] مؤسسة الأهرام الدولية ، ط ١ [١٩٧٠م] .
- ٧٣- [مذهب المعتزلة من الكلام إلى الفلسفة] رشيد البندر ، دار الينبوع ، بيروت ، ط ١ [١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م] .

- ٧٤- [المحيط بالتكيف] عبد الجبار الهمذاني ، جمع : الحسن من
منتويه ، الدار المصرية ، مصر ، ط ١ [١٣٨٥هـ - ١٩٦٥]
تحقيق : عمر السيد عزمي .
- ٧٥- [منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية] أحمد بن عبد
الحليم بن تيمية ، ط ١ ، [١٤٠٦ - ١٩٨٦م] تحقيق : محمد
رشاد سالم .
- ٧٦- [المنية والأمل] عبد الجبار الهمذاني ، جمعه أحمد بن
المرتضى ، دار المعرفة الاسكندرية [١٤٠٦هـ - ١٩٨٥] :
عصام الدين محمد علي .
- ٧٧- [متشابه القرآن] عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، دار التراث
بالقاهرة ، تحقيق . د. عدنان محمد زوزور .
- ٧٨- [معالم التنزيل] الحسين بن مسعود البغوي ، دار المعرفة ،
بيروت ، ط ١ [١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] تحقيق : خالد العاك
ومروان سوار .
- ٧٩- [الموافقات] إبراهيم بن موسى الشاطبي ، دار ابن عфан ،
الدمام ، ط ١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٧] حققه : مشهور بن حسن
آل سلمان .
- ٨٠- [المسند الجامع] بشار عواد معروف وآخرون ، دار الجيل ،
بيروت ، ط ١ [١٤١٦هـ - ١٩٩٦م] .
- ٨١- [معجم مسانيد كتب الحديث] سامي التوني ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ط ١ [١٤١٧هـ - ١٩٩٦م] .

- ٨٢- [المعجم المفهرس لألفاظ الحديث] مجموعة من المستشرقين ،
مكتبة بريل، ليدن ، [١٩٣٦م] .
- ٨٣- [مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين] على بن إسماعيل
الأشعري ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط٣ [١٤٠٤-
١٩٨٣م] .
- ٨٤- [منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل] جابر إدريس
علي ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط١ ، [١٤١٩هـ -
١٩٩٨م] .
- ٨٥- [المغني في أبواب التوحيد والعدل عبد الجبار الهمذاني ، الدار
المصرية [١٣٨٦ - ١٩٦٦م] تحقيق : محمد مصطفى علي
وآخرون .
- ٨٦- [موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها] أبو
لبابة حسين ، دار اللواء ، الرياض ، ط١ [١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م] .
- ٨٧- [المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري] د. صالح
غرم الله الغامدي ، دار الأندلس حائل ، ط١ [١٤١٨هـ -
١٩٩٨م] .
- ٨٨- [منهج الماتريدية في العقيدة] د. محمد بن عبد الرحمن
الخميس ، دار الوطن ، الرياض ، ط١ [١٤١٣هـ] .
- ٨٩- [الماتريدية دراسة وتقويماً] أحمد بن عوض الله الحربي ، دار
العاصمة ، الرياض ، ط١ [١٤١٣هـ] .

- ٩٠- [المواقف في علم الكلام] عبد الرحمن بن أحمد الأبجي ،
مكتبة المتنبى القاهرة .
- ٩١- [محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء
والمتكلمين] فخر الدين محمد الرازي ، دار الكتاب العربي ،
بيروت ، ط ١ [١٤٠٤ - ١٩٨٤م] حققه : طه عبد الرؤوف .
- ٩٢- [موقف ابن تيمية من الأشاعرة] د. عبد الرحمن بن
صالح المحمود ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ [١٤١٥هـ -
١٩٩٩م] .
- ٩٣- [المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منهم] عواد بن
عبد الله المعتق ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ [١٤٠٩هـ] .
- ٩٤- [موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة]
سليمان بن صالح الغصن ، دار العاصمة ، الرياض ط ١ ،
[١٤١٦هـ - ١٩٩٦م] .
- ٩٥- [الممل والنحل] محمد بن عبد الكريم الشهيرستاني ، در
المعرفة ، بيروت ، (١٤٠٠ - ١٩٨٠م) تحقيق : محمد سيد
كيلاني .

[حرف النون]

- ٩٦- [النهاية في غريب الحديث والأثر] مجد الدين المبارك بن
محمد الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ [١٤١هـ -
١٩٩٧م] حققه : صلاح بن محمد عويضة .

٩٧- [النبوات] أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة ، مكتبة أضواء

السلف ، الرياض ، ط ١ [١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م] تحقيق :

عبد العزيز بن صالح الطويان .

٩٨- (نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علي المريسي الجهمي

العنيد [حققه . د. رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبة الرياض ،

ط ١ ، [١٤١٨هـ - ١٩٩٨م] .

المخطوطات

[أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم] عبد العزيز الحميدي ، رسالة

ماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة

المنورة ، [١٤١١هـ] .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٥	التمهيد
٧	الفصل الأول : الاستطاعة وعلاقتها بالقدر .
٩	المبحث الأول : مراتب الضرر وعقيدة أهل السنة والجماعة فيها
١٥	المبحث الثاني : تعريف الاستطاعة لغة واصطلاحاً
١٧	المبحث الثالث : أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة
٢٥	الفصل الثاني : أقوال الفرق في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها .
٢٦	المبحث الأول : قول الجهمية في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها .
٣١	المبحث الثاني : قول المعتزلة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها .
٤٣	المبحث الثالث : قول الأشاعرة في الاستطاعة وأدلتهم ومناقشتها .

٥١	المبحث الرابع : الماتريدية في الاستطاعة .
٥٣	الفصل الثالث : رأي أهل السنة في الاستطاعة وأدلتهم
٥٤	المبحث الأول : الاستطاعة عند أهل السنة وأدلتهم.
٦١	المبحث الثاني : علاقة الاستطاعة بتكليف ما لا يطاق .
٦٧	الخاتمة
٧٠	المراجع
٨٤	الفهرس